

## في هذا العدد

### فزاعة التدخل الخارجي والأمن القومي:

يناقش بهي الدين حسن سلوك الحكومة المصرية تجاه قضايا الإصلاح والمطالب الرامية لضمان احترام حقوق الإنسان، ورفعها لافتات الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية في الوقت الذي تبرهن فيه يوميا على احتقارها وازدراءها لمطالب الإصلاح من الداخل.

٢

### ما يراد وقفه ليس التمويل الأجنبي.. بل حقوق الإنسان

في مواجهة موجة جديدة من حملات التشهير بمنظمات حقوق الإنسان تحت غطاء قبولها للتمويل الأجنبي، يناقش يسري مصطفى إمكانات الحصول على موارد بديلة، والمرامي الحقيقية للهجمة على منظمات حقوق الإنسان.

٣

### الحوار الذي أغضب أهل السلطة في مصر!

د. محمد السيد سعيد المستشار الأكاديمي لمركز القاهرة، وجد نفسه فجأة ممنوع من المشاركة في الأنشطة الثقافية المعتادة بمعرض القاهرة للكتاب، وذلك بعد أيام قلائل من حوار مع رئيس الجمهورية حول قضايا الإصلاح ومتطلباته خلال لقاء الرئيس السنوي بالكتاب والمنقمن في معرض الكتاب.

٧

### تعديل المادة ٧٦: إصلاح سياسي.. أم خطوة على النهج التونسي؟!

حذر نشطاء وممثلون لتيارات سياسية مصرية من أية محاولات تستهدف تفريغ قرار الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور من مضمونها وأجمعوا على أن تعديل هذه المادة وحدها لن يقود إلى إصلاح حقيقي، وسيؤدي إلى مزيد من التشوهات في الدستور المصري.

٨

### على ماذا تراهن المعارضة لتحقيق مطالبها في الإصلاح؟

سؤال طرحه مركز القاهرة عبر صالون بن رشد على عدد من الباحثين والنشطاء السياسيين، إلى جانب أسئلة تتصل بتكتيكات المعارضة لتحقيق برنامجها الإصلاحي، رغم الافتقار إلى قواعد شعبية مؤثرة، ورغم حالة الضعف والانقسامات التي تعاني منها أحزاب المعارضة.

١٠

### الجامعة العربية تتخلى عن دورها لصالح مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي!

كشفت القمة العربية بالجزائر مجددا عن عجز النظام الإقليمي العربي عن اتخاذ مواقف جادة تجاه قضايا الإصلاح والمشكلات الكبرى في العالم العربي، معلنة بذلك تخلي القمة العربية وجامعتها عن دورها في مقابل إفساح الطريق لتدخلات مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ذلك ما يؤكد البيان الذي أصدره مركز القاهرة في أعقاب قمة اللا بمبالاة بالإصلاح.

١٢

### لبنان وتحديات الخلاص من الكابوس السوري

دشن اغتيال رفيق الحريري لتحولات هائلة متسارعة في الساحة اللبنانية، استطاعت المعارضة اللبنانية أن تستثمرها في تحقق العديد من مطالبها، وفي مقدمتها إنهاء الوجود السوري العسكري والمخابراتي. زياد عبد الصمد مدير شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية يناقش تداعيات التفاعلات الدولية والإقليمية والداخلية على الساحة اللبنانية.

١٤

### الانتخابات العراقية خطوة نحو الديمقراطية.. أم تكريس للطائفية؟

إجراء أول انتخابات تعددية في العراق منذ خمسة عقود اعتبره البعض خطوة على الطريق الصحيح لبناء الديمقراطية، وكذلك من أجل التعجيل بإنهاء الاحتلال. بينما يراه آخرون تكريسا للطائفية التي تنافي الفكرة الديمقراطية. الجدل المثار بشأن هذه الانتخابات ودلالاتها كان موضوعا لمداوات أمسية ثقافية نظمها مركز القاهرة.

١٦

### ٢١- أنظمة الحكم الرديء.. هل يمكن أن تلبى استحقاقات الحكم الرشيد؟

سؤال حاول أن يجيب عنه رئيس تحرير سواسية في ورقة عمل تقدم بها للمؤتمر الدولي حول الإعلام والحاكمية الرشيدة، والذي عقد بالعاصمة الأردنية بمبادرة من مركز حماية وحرية الصحفيين.

٢١

# لكي تكون مبادرة الرئيس مبارك خطوة للأمام

عصام الدين محمد حسن

الإعلام المرئي والمسموع.

وقد يكون مبعثاً للارتياح أن لحقت مصر أخيراً بجيبوتي واليمن والسودان وتونس والجزائر ومن قبلهم لبنان لتصبح في مصاف الجمهوريات التي عرفت بشكل أو بآخر انتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح.

ومع ذلك فإن تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية لا يكفي وحده لإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية؛ فكثيراً هي الانتخابات الرئاسية في العالم العربي التي جرت على أساس التنافس بين أكثر من مرشح وتحولت إلى "مسرحيات هزلية" طالما بقيت الخيوط الأساسية في إدارة هذه العملية في قبضة الحكام أو الأحزاب الحاكمة.

وقد يعطي معنى أكبر لمبادرة الرئيس التشديد على عدم المغالاة في الضمانات المطلوبة لجدية التشريع، وأن تقتصر على تزكية نسبة معقولة من هيئة الناخبين، أو المطالبة بالألا يسمح لحزب الرئيس بأن يختار منافسيه في الانتخابات القادمة عبر اشتراط الحصول على تزكية نسبة من أعضاء الشعب والشورى والمجالس الشعبية والمحلية التي يكاد يسيطر عليها الحزب الحاكم بصورة مطلقة.

وقد يدعم هذه المبادرة أيضاً إعمال المطالب المتكررة بإخضاع إدارة الانتخابات إلى هيئة قضائية مستقلة ومحيدة تتولى الإشراف الكامل عليها وتضمن الفصل بين الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة، وتضمن الحق في النفاذ إلى وسائل الإعلام بحرية وعلى أساس من التكافؤ لجميع المتنافسين وتبت بصورة نزيهة في كافة المطاعن التي يمكن أن ترد إليها سواء على المرشحين أو على سلامة العملية الانتخابية برمتها.

وإذا ما أريد لمبادرة الرئيس أن تكون ملمحاً لمستقبل التطور الديمقراطي في مصر، فربما كان الأجدى إعطاء الأولوية لإنهاء حالة الطوارئ والاشتباك بجديّة مع كافة مطالب الإصلاح الشامل التي رفعتها منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية المختلفة، وما يقترن بها من إصلاحات دستورية وتشريعية تقود إلى إحداث توازن حقيقي بين السلطات وضمان استقلال كل منها عن الأخرى، وإعادة النظر في الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية دون مساءلة سياسية، وتعزيز استقلال القضاء وحصانته وإلغاء المحاكم الاستثنائية، ورفع القيود على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والمنظمات

بعد أربعة وعشرين عاماً من توليه مقاليد الحكم، أعلن الرئيس مبارك عزمه على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية بعد انتهاء ولايته الحالية في أكتوبر القادم -على أساس الاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح، فاتحاً بذلك الطريق إلى الأحزاب السياسية للتقدم بمرشحيها وداعياً مجلسي الشعب والشورى لصياغة التعديلات الدستورية الواجبة فيما يتعلق بنظام انتخاب رئيس الجمهورية، ولوضع الضوابط والضمانات التي ينبغي توافرها لضمان جدية التشريع من قبل الشخصيات المستقلة عن الأحزاب.

ومن المؤكد أن هذه المبادرة -وإن كانت لا ترقى إلى تطورات الإصلاح الشامل- تشكل خطوة جدية بالترحيب باعتبارها تنهي -ولو من الناحية النظرية- عقوداً حرم فيها الشعب المصري من أن يختار حكامه بنفسه ودون وصاية من أحد، كما أنها تتعش الآمال في توسيع إطار المشاركة السياسية وانتشال الحياة السياسية والحزبية من حالة الموات التي تكثفتها في ظل القيود الصارمة التي كانت تجعل من التداول والتنافس على مقعد الرئاسة أمراً مستحيلاً، الأمر الذي فقدت في ظله الأحزاب المغزى الحقيقي لوجودها.

ويأمل كثيرون أن تكون هذه المبادرة خطوة أولى في برنامج جاد للإصلاح الدستوري والتشريعي والسياسي الشامل، وخاصة أنها تأتي في لحظة بدا فيها الطريق إلى الإصلاح مسدوداً في ظل الإصرار الرسمي من قبل الحكومة وحزبها الوطني طيلة الشهور السابقة على رفض أية مطالب للإصلاح الدستوري حتى تلك التي اختزلت الإصلاح عند حدود تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية، بل جاءت أيضاً في الوقت الذي للممت فيه أحزاب المعارضة مطالبها الإصلاحية وقبيلت الإذعان لمطالب الحزب الحاكم بإرجاء الحديث عن الإصلاح الدستوري إلى ما بعد الاستفتاء على إعادة انتخاب الرئيس لولاية خامسة.

ومن دون أن تصبح هذه الخطوة جزءاً من برنامج متكامل للإصلاح، فإنها لن تشكل إلا ديكورا براقاً يكرس احتكار السلطة بأدوات ديمقراطية، خاصة في ظل غياب حد أدنى من ضمانات المناهضة الحقيقية نتيجة لحرمان الشعب المصري من حقه في التنظيم المستقل وفرض قيود هائلة على حرية تكوين الأحزاب، وهو ما ترك بصماته الواضحة على بنية الأحزاب المعارضة وتشويه صورة الحياة الحزبية في مصر، فضلاً عن استمرار العمل بقانون الطوارئ على مدى نحو ٢٤ عاماً متصلة وهيمنة الحكومة وحزبها على

غير الحكومية، ومراجعة كافة النصوص التي تجرم حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وإنهاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام. فمن دون ذلك يصعب القول بتوافر مناخ سياسي يسمح بإجراء انتخابات تنافسية حقيقية. ويصبح تقدم أحزاب المعارضة بمرشحين أمام الحزب الحاكم بمثابة انتحار على حد وصف بعض المعارضين.

وبصرف النظر عما ستؤول إليه الانتخابات المقبلة فإن ميهاها كثيرة قد جرت في الساحة السياسية، سواء تحت تأثير هذه المبادرة، أو بفعل المناخ الدولي والاحتقان السياسي الداخلي، فتتح الطريق للعمل السياسي والكفاح الديمقراطي وتتهيئ مناخاً أرحب لخروج القوى المتطلعة للحرية وللتغيير من أسر العزلة، سواء عبر المنابر الإعلامية التي بات من الصعب أن يواصل الحزب الحاكم احتكاره المطلق لها أو من خلال العمل الجماهيري الذي تفتتح رئاته عبر استخدام أدوات التجمع والتظاهر السلمي، ووجد تعبيره في تظاهرات شبيهة يومية دعت إليها بعض الأحزاب المعارضة "الشرعية" وقوى سياسية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين والحركة المصرية من أجل التغيير المعروفة إعلامياً باسم "كفاية".

إن الساحة المصرية تبدو أمام مفترق طرق يتحد عنده آفاق التطور الديمقراطي ومستقبله الذي لن يكون مرهوناً بمحتكري السلطة وحزبها، بقدر ما تجيد قوى الإصلاح استثمار المتغيرات الراهنة، ويقدر استعداد القوى السياسية الديمقراطية للتمسك ببرنامج شامل للإصلاح والتخلي عن منطق الصفقات السياسية مع الحزب الحاكم، ومرهون أيضاً بأن تكف النخبة السياسية والحزبية عن الانشغال بجدل عقيم حول ثنائية الداخل والخارج لا يستفيد منه إلا الراغبون في تكريس بنية الاستبداد في مصر.

والمهم أن تبدأ القوى المتطلعة للإصلاح على نحو فوري في طرح مشروعاتها البديلة ليس فقط بشأن التعديل الدستوري وما يقترن به من ضمانات وضوابط لجديّة التشريع، أو لضمان إجراء انتخابات نزيهة، بل أيضاً القوانين المنظمة للأحزاب والنقابات والصحافة، ومواد قانون العقوبات المؤتمة لحرية الصحافة والتعبير، التي يفترض أن الحكومة بصدد إدخال تعديلات عليها.

إن هذه المهام تشكل حداً أدنى إذا ما أردنا التأثير على مسار الإصلاح في مصر وقطع الطريق على محاولات الحكومة وحزبها للهروب من استحقاقات الإصلاح، وإذا ما أردنا النظر إلى ما هو أبعد من انتخابات ٢٠٠٥ المعروف نتائجها سلفاً.

نص المقال الذي بحث به بهي الدين حسن إلى الكاتب الصحفي مجدي مهنا  
ونشره في عموده "في المنوع" بصحيفة "المصري اليوم" بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠٠٥

## فراعة التدخل الخارجي والأمن القومي

ألف ميعاد .

كانت إحدى نتائج الهزيمة المروعة في يونيو ١٩٦٧، أن ارتفع صوت دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، وكان رد فعل الحكومات العربية يتراوح بين اللامبالاة أو القمع بأشكال وأساليب مختلفة تحت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". ولكن عندما توالى في العام الماضي نداءات الإصلاح من الخارج، وجدنا للمرة الأولى حكومات تعقد مؤتمرات عن الإصلاح (صنعاء ثم الإسكندرية، وغيرها)، والقمة العربية تضع على رأس جدول أعمالها قضايا الإصلاح وتستخدم مضردات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تجاوبا مع التحذير الشهير للرئيس اليمني "احلقوا لأنفسكم قبل أن يحلقوا لكم".

لماذا تحتفي الصحف بأبناء إشادة المسؤولين الأجانب باحترام حقوق الإنسان في مصر، ولا تعتبرها تدخلا ذميا؟! بينما يجري استهجان اهتمام العالم الخارجي بحياة إنسان ما أو حريته! ويعتبر ذلك تهديدا للأمن القومي! رغم أنه بمقتضى تقرير التسمية الإنسانية فإن أكبر تهديد للأمن القومي العربي، هو "نقص الحرية" والعدوان المنهجي المنظم على حقوق الإنسان الفرد والجماعة لعقود متواصلة. ولكن لماذا لا يتحدث أحد، عندما يجري فعلا لا قول الانتقاص من السيادة.

هناك ثلاثة أمثلة: أولها التسهيلات التي جرى تقديمها لقوات الغزو الأمريكي للعراق، رغم أن السياسة الرسمية المصرية المعلنة قبل الغزو وبعده، هي معارضة، بل تنظيم قمة عربية ومظاهرة بالاستاد خصيصا لهذا الغرض. وهي التسهيلات التي كشف عنها المسئولون الأمريكيون أثناء دفاعهم عن السياسة المصرية، في مواجهة مشروع قرار بالكونجرس العام الماضي بإنقاص المعونة الأمريكية لمصر، أو إلغاء المعونة العسكرية وتحويلها لدعم الاقتصاد المصري.

المثال الثاني، هو قبول مصر عقد اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام غزو العراق تلتزم فيه مصر بعدم تسليم أي

الدولية، وطلبت المنظمة من وزير الداخلية تعليقه على التقرير، ولكن لم يرد إلا عندما بعثت إليه "لجنة المحامين لحقوق الإنسان" في نيويورك بتقرير المنظمة المصرية، وطلبت منه تعليقه عليه، فرد عليها وتجاهل المنظمة المصرية!!

خلال ١٣ عاما تعاقب على الوزارة عدة وزراء، ولكن الفلسفة لم تتغير، ففي حالة مماثلة بعثت الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب بتقرير عن تعذيب المتظاهرين ضد غزو العراق، تجاهلته الوزارة، ولكنها ردت على منظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية (هيومان رايتس ووتش) في نيويورك، عندما طلبت الأخيرة تعليقا على نفس التقرير!

في اجتماع سابق للمجلس القومي لحقوق الإنسان، كانت هناك شكوى مريرة من تجاهل وزارة الداخلية للرد على شكاوى المواطنين التي يحولها إليها المجلس، فقامت بتوزيع صورة من رد الوزارة على الجمعية المصرية المرسل إلى نيويورك على أعضاء المجلس، واقترحت على المجلس أن يبعث بشكاوى المواطنين إلى الوزارة من خلال "هيومان رايتس ووتش".

في العام الماضي وفي أعقاب حملة الاعتقالات والتعذيب واسعة النطاق التي طالت آلاف المشتبه فيهم بعد الهجوم الإرهابي في طابا، قامت ٥ منظمات مصرية ببعثات تقصي للحقائق، ونشرت تقارير تروي هول ما حدث لمواطنينا المصريين، لم ترد الحكومة، ولكن عندما أصدرت مؤخرا هيومان رايتس ووتش تقريرها، جاء الرد مباشرة في اليوم التالي من وزارة الداخلية، فضلا عن ترتيب اجتماعات لممثلي المنظمة الدولية مع مسئولين رفيعي المستوى في الداخلية وغيرها.

في ٢٣ فبراير الماضي أصدر البرلمان الأوروبي قرارا يطالب فيه بالإفراج الفوري عن أيمن نور. وفي القاهرة كان هناك مشروع قرار يتبنى نفس الطلب، وضعه الأعضاء الأوروبيون في البرلمان الأوروبي الذي بدأ جلساته في القاهرة السبت الماضي، مصحوبا بطلب زيارة لأيمن نور في السجن، ولكن جرى الإفراج عن أيمن في نفس اليوم!! رب صدفة خير من

مرة أخرى تصاعدت حملات تشويه منظمات حقوق الإنسان والتعريض ضدها، بل وصل الأمر إلى استخدام منابر بعض المساجد الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف لوصم بعض دعاة الإصلاح وحقوق الإنسان بال كفر والخيانة. وكالمعتاد فقد استثمرت هذه الحملات الموقف من التمويل الأجنبي وقبول بعض المنظمات لمنح من السفارة الأمريكية في إطار ما أعلنته الإدارة الأمريكية عن تخصيص مبالغ محددة لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية في الترويج ونشر الديمقراطية. وتعليقا على هذه الحملات تشر "سوانية" ما كتبه كل من بهي الدين حسن مدير المركز، ويسري مصطفى المدير التنفيذي السابق لمركز القاهرة.

### بهي الدين حسن

اتفق تماما مع ما عبرتم عنه عدة مرات في عمودكم اليومي الثاقب، آخرها الجمعة الماضي، من شعور بالإهانة، بسبب اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان في مصر. نفس الشعور يتملكني منذ زمن طويل، ولكن ربما لأسباب قد تبدو مختلفة، رغم أنني أثق أننا متفقان في العمق.

المشكلة ليست في اهتمام الخارج، ولكن في ولع نظام الحكم بالخارج واحتقاره الداخل، وفي فلسفة النظام السياسي الذي نقل الحكم إلى المصريين، ولكنه تبنى فلسفة الخديوي توفيق، عندما قال لعرابي منذ ١٢٤ عاما "ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا! سأعطي أمثلة عن هذا الولع بالخارج والازدراء بالداخل.

في الخمسينيات تدخل الملك سعود للإفراج عن الإخوان المسلمين، وفي الستينيات تدخل خروشوف للإفراج عن الشيوعيين، وفي كلتا المرتين لم يأبه الحاكم بصوت الاحتجاج النابع من الداخل، وتعامل معه باحتقار وازدراء لا يقل قسوة عن ممارسات التعذيب الوحشي التي مورست ضد الإخوان والشيوعيين في ذلك الزمان، وكان الإفراج شرطا لإتمام الزيارتين، تماما مثلما كان عدم الإفراج عن أيمن نور سببا لعدم إتمام زيارة كونداليزا رايس!

في ١٩٩١ عندما كنت أمينا عاما للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أصدرت المنظمة تقريرها الأول عن التعذيب في مصر، وبعثت به لوزير الداخلية حينذاك اللواء عبد الحليم موسى مثل غيره من كبار المسئولين وفعاليات الرأي العام المصري ومنظمات حقوق الإنسان

# مايراد وقفه ليس التمويل الأجنبي.. بل حقوق الإنسان

يسري مصطفى

حقوق الإنسان  
استغلالها. وهكذا تصبح

إدانة منظمات حقوق الإنسان إدانتي: الأولي بسبب تلقي التمويل الأجنبي، والثانية بسبب عدم تلقي التمويل المحلي غير الموجود أصلاً. ومع ذلك دعونا نفترض أن ثمة مصادر محلية لتنمية الموارد اللازمة لدعم أنشطة حقوق الإنسان وبالتالي التخفيف من حدة الطلب علي التمويل الأجنبي. ودعونا نفترض أيضاً أن هذه المصادر هي: الحكومة، ورجال الأعمال، وعضوية المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. فما علينا في ضوء هذا الافتراض إلا أن نناقش واقع كل مصدر من هذه المصادر وما إذا كان يسهم فعلياً في دعم أنشطة حقوق الإنسان.

لنبدأ بالحكومة كمصدر محتمل لدعم وتمويل منظمات المجتمع المدني. تقدر بعض المصادر أن "دعم الدولة للمنظمات الأهلية يغطي نسبة تقل عن ٢٠٪ من عدد المنظمات الموجودة". أي أقل من ثلث المنظمات الأهلية. ومن المؤكد أن منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدفاعية العاملة في مجال حقوق وقضايا المرأة والطفل، هي ضمن نسبة الـ ٧٠٪ التي لا تحظى بدعم الحكومة. وانطلاقاً من خبرة منظمات حقوق الإنسان على مدار ما يزيد على عقدين من الزمان، أتصور أنه من الصعوبة التفكير في الحكومة كمصدر للتمويل. فجميع المواقف القانونية والسياسية للحكومة إزاء منظمات وأنشطة حقوق الإنسان وخاصة الدفاعية منها تؤكد عدم رضاء الدولة عنها. وعدم الرضاء هذا ليس مرده أن هذه الأنشطة مموله أجنبياً، ولكن ببساطة لأنها أنشطة حقوق إنسان. فالجانب المرفوض هنا، كما سبق أن قلت، ليس التمويل سواء كان محلياً أو أجنبياً وإنما النشاط.

وقد تكون المطالبة بتوفير مخصصات مالية من ميزانية الدولة لدعم أنشطة المجتمع المدني

نادراً ما كانت قضية تمويل ودعم أنشطة

حقوق الإنسان في البلدان العربية موضع حوار موضوعي يرتكز إلى معطيات موضوعية ليخرج بنتائج موضوعية. وهذا ليس غريباً لأنه يتفق والمنطق العام لطبيعة الحوار في هذه المنطقة والذي يبدأ وينتهي عند النوازع السياسية والأيدولوجية. والأمر الذي لا شك فيه أن مؤسسات حقوق الإنسان وما تتلقاه من تمويل أياً كان مصدره يجب أن تخضع للنقد والتقييم والتقويم، ولكن المشكلة على ما يبدو أن هذه المنظمات موضع نقد خاص، أو على وجه الدقة اتهام، ربما لا لشيء إلا لكونها منظمات لحقوق الإنسان، وأخشى أن يكون هذا هو لب المشكلة: أي حقوق الإنسان وليس التمويل الأجنبي، إن المتابع للجدل حول حقوق الإنسان والتمويل الأجنبي يخرج بانطباعين أساسيين: أولهما أن التمويل الأجنبي، ليس مشكلة في حد ذاته، لأنه موجود في كل وقت وفي كل مكان، ولكنه يصبح مشكلة فقط عندما يرتبط بحقوق الإنسان. وهكذا يبدو أن حقوق الإنسان هي التي تفسد التمويل الأجنبي وليس العكس كما يراد للصورة أن تكون. ومن ثم فإن ما يراد وقفه والحد منه ليس التمويل الأجنبي وإنما أنشطة حقوق الإنسان والتي تضيف على التمويل الأجنبي بعداً "سياسياً" بالنسبة للدولة، وبعداً أخلاقياً بالنسبة لقوى محافظة لم تتصالح بعد مع أفكار حقوق الإنسان وتعتبرها شكلاً من أشكال الغزو الخارجي. أما الانطباع الثاني والذي يثيره هذا الجدل، وهو ما أريد التركيز عليه، فيتمثل في الاعتقاد الوهمي بأن التمويل الداخلي متاح وآمن، وأن منظمات حقوق الإنسان لا تتعامل إلا مع التمويل الأجنبي! وهذه إحدى المغالطات الكبرى. وهكذا في حين يستعر الجدل حول التمويل الأجنبي يظل التمويل المحلي مسكوتاً عنه، ولكنه حاضر بوصفه احتمالاً وفرصة تتحاشى منظمات

أمريكيين قد يطلبون للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب!.

المثال الثالث هو قبول مصر لدور سلخانة لتعذيب الإرهابيين المشتبه فيهم، الذين تجلبهم طائرة خاصة تابعة للمخابرات الأمريكية المركزية من شتى بقاع الأرض، لانتزاع الاعترافات منهم دون تلووث أيدي الأمريكيين، وفقاً للتقارير الدولية.

في هذه المناسبات كان هناك ضغط حقيقي، وليس بالكلام والتصريحات الصحفية، بل نجد الحكومة المصرية تتصرف بشكل مناقض لسياسة المعلنة، فهي لم تقل لنا يوماً أن غزو العراق يخدم الأمن القومي المصري، أو أن حماية مجرمي الحرب الأمريكيين ينسجم مع توقيع مصر على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، أو يشكل مصلحة وطنية أو أخلاقية! بل يعرف المواطن المصري بهذه المواقف من الصحافة الأجنبية.

عندما قدمت طلباً للمجلس القومي لحقوق الإنسان لمناقشة الموضوع الثاني، باعتباره مساهمة غير مباشرة في التستر على جرائم حقوق الإنسان، أهمل الطلب، رغم تكرار الإلحاح عليه، ربما خشية أن يكون ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية الأمريكية!!

كاتبنا العزيز والثاقب، ربما من الأفضل أن نبلع ولو مؤقتاً الشعور بالإهانة، ونحاول جميعاً أن نغير أسبابها، وهي هنا في الداخل، وليس في أية بقعة أخرى. ربما نحتاج لإعادة تعريف الوطنية، بحيث لا تبتذل لتصير مرادفاً للتستر على جرائم حقوق الإنسان، خاصة بعد أن صارت الأخيرة شأنًا دولياً، تتظمها اتفاقيات دولية، وأحياناً ثنائية أيضاً، مثل تلك التي تربط مصر بالاتحاد الأوروبي، والتي بمقتضاها أصدر الأخير منذ أيام تقريراً عن مصر، يتضمن تقييماً لوضع حقوق الإنسان فيها. وعلى نفس النحو تلهث الحكومة المصرية لإنشاء منطقة تجارة حرة مع أمريكا، سيكون لحقوق الإنسان موقعٌ في الاتفاقية الخاصة بها، ومع ذلك لن تتوقف شكاوى الحكومة من التدخل! فهي لا تريد أن ترحم ضحاياها، ولا تريد أيضاً أن يصرخ أحد من الداخل أو الخارج طالباً الرحمة بهم، صوت الداخل عميل، وصوت الخارج اعتداء على السيادة التي لا يتذكرها أحد إلا بمناسبة الاعتداء على حقوق الإنسان، كما لو أن حرية افتراس الإنسان دون معقب هي الرمز الباقي على السيادة!!

ترى هل نطلب الرحمة للخديوي توفيق على الأقل على صراحته؟!؟

بما في ذلك المنظمات الحقوقية أمرا مشروعا، ولكن الأهم أن يأتي هذا الدعم بما لا يخل باستقلالية أنشطة حقوق الإنسان. وأتصور أنه لو حدث وتوافر مناخ يقبل حقوق الإنسان ويحترم استقلالية المؤسسات العاملة في هذا المجال، فسوف يتحرر التمويل الأجنبي من كونه تمويلا لأنشطة غير مرغوب فيها، وكل ما يمكن فعله إزاء التمويل سواء كان أجنبيا أو محليا هو إخضاعه لقواعد ومعايير الشفافية والمحاسبة. أما بالنسبة لرجال الأعمال والأثرياء كمصدر محتمل لتمويل أنشطة حقوق الإنسان. فلا يخفى على أحد أن الأموال العربية يمكن أن تتفق في أي مكان بداية من الإنفاق على البذخ غير المبرر إلى الإنفاق على أعمال خيرية محمودة ومقبولة، ومرورا بدوافع للعطاء ذات صلة بالمصلحة الخاصة كمغازلة السلطة

وأجهزة الحكم، ولكن الخبرة والتجربة تؤكد أن العطاء في العالم العربي يكون شديد الحذر إذا ما تعلق الأمر بحقوق الإنسان. أما عن اتجاهات أو رغبة رجال الأعمال في تقديم الدعم المالي لهذه المنظمات فهي قضية غير محددة بسبب فقر الخبرات والدراسات في هذا المجال. ولكن ثمة ما يؤكد على أن رجال الأعمال يتجنبون دعم أنشطة من شأنها إثارة حفيظة السلطة ضدهم. ولعل الدراسة الوحيدة التي سعت إلى مقارنة هذا الموضوع تؤكد ضعف رغبة رجال الأعمال في تقديم الدعم المالي لمنظمات حقوق الإنسان، وإن كانت تشير إلى رغبة نسبة معقولة من العينة بالانخراط في أنشطة هذه المنظمات. ولعل النموذج الجديد الذي يختلف عن منطق العطاء الخيري التقليدي تتمثل في ظاهرة

إنشاء مؤسسات عائلية، تصنف كمؤسسات مجتمع مدني بالمعنى الحديث للكلمة وليس المعني بالتقليدي للمؤسسات الخيرية، ومثال ذلك مؤسسة ساويرس المعنية بخلق فرص عمل. وهذه تجربة جديدة ليس واضحا ما إذا كانت بداية لانخراط رجال الأعمال في دعم أنشطة مدنية أخرى ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وأخيرا، إذا أردنا الحديث عن دور منظمات حقوق الإنسان في تنشيط مصادر للتمويل الذاتي من خلال عضوية فاعلة وكبيرة، فعلينا ألا نتجاهل الأطر القانونية التي حكمت هذه المنظمات وقيدت حركتها. كما لا يمكن تجاهل المناخ الثقافي والسياسي السائد والذي يتضمن عناصر سياسية وأيديولوجية عديدة معادية لقيم ومبادئ حقوق الإنسان. ولكن بالمقابل لا يمكن تجاهل أن هذه المنظمات لم تبذل جهدا من أجل تنمية مواردها من خلال العضوية. وأتصور أن البنى المؤسسية لهذه المؤسسات لا توفر حوافز لتنمية هذا النوع من الموارد، إن وجدت. فقد أخفقت هذه المنظمات ذاتها في تكوين بنى مؤسسية خالقة أو جاذبة للدعم المحلي، سواء تعلق الأمر باستراتيجية العضوية، أو استراتيجية الخبرات المهنية. ففي حين أخفقت هذه المنظمات، طوعا أو كرهاً، في أن تكون منظمات عضوية، إلا أنها أخفقت أيضا في تكوين عاملين ذوي مهارات في تنمية الموارد المحلية، وهكذا فقد افتقرت إلى الجانبين أي ذلك المتعلق بالعضوية، وذلك المتعلق بالمهارات.

وهكذا يمكن القول بأن الاعتقاد بوجود بديل محلي للتمويل الأجنبي جاهز ومتاح هو اعتقاد خاطئ لحد كبير. ومع ذلك فثمة ضرورة حاسمة لإيجاد مصادر محلية لتمويل أنشطة حقوق الإنسان، ولكن ليس بسبب موقفنا الراهن من التمويل الأجنبي، ولكن لسبب آخر يتعلق بنا نحن وبمسئوليتنا الاجتماعية إزاء قضايا تهمننا. فعلينا أن نعمل وبقوة من أجل تنمية موارد محلية لدعم أنشطة حقوق الإنسان، ليس لأننا نكره التمويل الأجنبي، ولكن لأننا نريد حقوق الإنسان. أما إذا كانت قضايا حقوق الإنسان غريبة عنا ولا تهمننا، فستكون النتيجة هي أن تذهب حقوق الإنسان إلي من يستحقها، ولكن هذا لا يعني أن التمويل الأجنبي سيذهب معها. وقد يتأكد لنا أننا نريد هذا التمويل الأجنبي ولكن بعد تحريره من حقوق الإنسان.

## هل تعرض الحكومة المصرية على قتل دعاة الديمقراطية؟!

في تطور سياسي غير مسبوق استخدمت وزارة الأوقاف المصرية المساجد للتحريض ضد نشطاء العمل الأهلي ودعاة الديمقراطية والمطالبين بتعديل الدستور. ووفقا لبيان أصدرته جماعة تنمية الديمقراطية في ٢١ مارس، فقد استخدمت وزارة الأوقاف منابر مسجدي الفتح والنور، وبعض المساجد الأخرى للتحريض ضد المحامي نجاد البرعي رئيس مجلس إدارة جماعة تنمية الديمقراطية، و د. سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، حيث جرى وصفهما في خطبة الجمعة وعلى مسمع من المصلين بأنهما من الشخصيات الخائنة، ووصف أحد الخطباء الدعوة إلى تعديل الدستور بأنها دعوة أمريكية كافرة، مطالبا جمهور المصلين بالتصدي لمثل هؤلاء الدخلاء وتلك الدعوات.

وأكد البيان أنه من المعروف أن وزارة الأوقاف هي التي تحدد لهذه المساجد الموضوعات التي تتضمنها خطب الجمعة، وهي فضلا عن ذلك تسيطر على تعيين أئمة هذه المساجد والتي تربطهم بالوزارة علاقة وظيفية. ولفت البيان النظر إلى أن الدكتور فرج فودة قد اغتيل بعد حملة مشابهة شنت ضده ووصفته بالكفر والعمالة للغرب.

واعتبرت جماعة تنمية الديمقراطية في بيانها أن هذا النوع من التحريض على القتل ضد المعارضين السياسيين يشكل نقلة نوعية في تحرش الحكومة المصرية بمعارضيه، حيث كانت من قبل تكتفي بالاعتداء عليهم بالضرب، وهو الأمر الذي بدأ بالاعتداء بالضرب البسيط على الصحفي جمال بدوي رئيس تحرير سابق لجريدة الوفد المعارضة، وانتهى إلى الاعتداء بالضرب المبرح والتجريد من الملابس في واقعة الاعتداء على الصحفي عبد الحليم قنديل رئيس تحرير صحيفة العربي المعارضة.

وشدد البيان على أن الحكومة المصرية مسؤولة عن سلامة الناشط الحقوقي نجاد البرعي وأسرتة، وطالب بإقالة وزير الأوقاف المسئول عن إدارة تلك المساجد، وفتح تحقيق علني ومحاميد ونزيه في هذه الواقعة، كما دعت الجماعة المجتمع المدني المحلي والدولي إلى إظهار أكبر قدر ممكن من الدعم والتأييد لنشطاء الديمقراطية ودعاة الإصلاح في مصر.



# مرة أخرى .. جرائم التعذيب في سيناء لا يجب أن تهر!

## هشام السيد

أكدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) أن مباحث أمن الدولة المصرية اعتقلت تعسفا آلاف الأشخاص وعرضت الكثير منهم للتعذيب، وذلك في أعقاب تفجيرات طابا في أكتوبر ٢٠٠٤. وأشارت إلى أن أكثر من ألفي شخص ظلوا رهن الاعتقال، دون الحصول على أوامر اعتقال أو قرارات قضائية وفقا للقانون المصري. وأكدت الـ "ووتش" أن قوات الأمن المصرية ردت على جريمة طابا بارتكاب انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، وأن الحكومة المصرية لم تستوعب بعد أن التعذيب المنهجي والاعتقالات التعسفية تشكل انتهاكا للقانون ولا تلبى الاحتياجات الأمنية.

جاء ذلك من خلال التقرير الذي أصدرته المنظمة الدولية في فبراير ٢٠٠٥، وأعلنته في مؤتمر صحفي عُقد بمقر مركز هشام مبارك للقانون. اعتمد التقرير على المقابلات الشخصية التي أجرتها بعثة المنظمة مع بعض الضحايا والشهادات الموثقة على تعرضهم للاعتقال والتعذيب، بالإضافة إلى مقابلات مع معتقلين سابقين وشهود عيان على حوادث العنف في منطقة العريش.

وأشاد التقرير بالجهود التي قامت بها عدة منظمات حقوقية مصرية هي: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز هشام مبارك للقانون، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب لقيامهم بإرسال وفود من نشطاء حقوق الإنسان إلى مدينتي العريش والشيخ زويد بغرض الكشف عن حالات القبض والاعتقال التعسفي والقيام بتسجيل شهادات أفراد تعرضوا للتعذيب على أيدي مباحث أمن الدولة هناك. بالإضافة إلى دور نقابة المحامين المصرية لنشرها تقريرا لشهادات عشرة أشخاص تعرضوا لإساءة المعاملة. وأضافت منظمة هيومان رايتس ووتش أن الحكومة المصرية تعتمد في سياساتها لمواجهة الإرهاب على السلطات الاستثنائية التي يمنحها لها قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٥٨ والساري بلا انقطاع منذ عام ١٩٨١، بالإضافة إلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام ١٩٩٢.

وقد قامت المنظمة بالاتصال بكل من وزارة الداخلية، ومكتب النائب العام، ومكتب رئيس نيابة أمن الدولة العليا، ومحافظ سيناء، ونائب مدير مباحث أمن الدولة في العريش لطلب تحديد صحة المعلومات بشأن التحقيقات ومعرفة رؤية مسئولى الحكومة. وفي جميع الحالات تم رفض الطلب أو عدم الرد عليه.

وطالبت المنظمة الدولية السلطات المصرية بالإعلان الفوري عن قوائم المعتقلين على أثر

تفجير طابا والإفراج الفوري عن جميع من لا يزالون رهن الاعتقال في إطار هذه التحقيقات، ما لم تكن قد وجهت إليهم اتهامات جنائية محددة، وضمن وجود المحتجزين في أماكن مخصصة للاحتجاز، وحققهم في الاتصال الفوري بذويهم. وضمن حصول الأفراد الذين يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة على تعويض فوري ومنصف، والإعلان عن عدم نية الحكومة تجديد العمل بقانون الطوارئ أو تمديده.

وشددت على ضرورة اضطلاع النائب العام بمسؤولياته وذلك بإجراء تحقيق دقيق ومحادي في كافة شكاوى التعذيب المقدمة ضد قوات الشرطة والإعلان عن نتائج تلك التحقيقات.

كما دعت إلى إجراء تحقيق علني دقيق ومحادي، بما في ذلك تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، للنظر في التقارير الواردة بشأن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني واستعمال التعذيب وإساءة المعاملة في التحقيقات.

## يحتقرون "الداخل" ويحترمون "الخارج"

تفجيرات طابا وما أعقبها من اعتقالات واسعة وتعذيب وترويع للمواطنين سجلته ووثقته العديد من التقارير التي أعدتها المنظمات لم تستلفت كالعادة على مدى أربعة أشهر أنظار السلطات للرد على ما ورد بها من وقائع واتهامات تشين وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية وتدين تراخي السلطات في كشف جرائم التعذيب في سيناء.

لكن الحكومة المصرية كعادتها لم تتحرك إلا عندما تداولت منظمات دولية -أمريكية على وجه الخصوص- ذات الوقائع أو الادعاءات، فقد سارعت الخارجية المصرية فور صدور تقرير الـ ووتش لإصدار بيان رسمي نشرته صحيفة الأهرام في ٢٣ فبراير ٢٠٠٥، أعلنت من خلاله أن الحكومة المصرية لم تتسلم التقرير إلا في اليوم السابق على صدوره، وبالتالي لم يتسن لها بعد الاطلاع عليه ودراسة ما ورد به علي نحو مناسب. وأن القضاء المصري ممثلا في النيابة العامة يقوم بالتحقيق في أحداث طابا في إطار ما يقضي به القانون، وأن الحكومة المصرية ستأخذ بعين الاعتبار كل ما ورد في التقرير من معلومات. كما أشارت بأن صاحب الحق الأصيل في إيقاف العمل بقانون الطوارئ هو الشعب المصري من خلال ممثليه بمجلس الشعب!!.

وبينا كان من المفترض أن تبادر صحيفة الأهرام بنشر تعقيب الـ ووتش على بيان الخارجية

المصرية، وما تضمنه من مغالطات -حسب تعبير الـ ووتش- فقد أفردت الأهرام المجال في ٢٦ فبراير لنشر تصريحات منسوبة إلى بعض مشايخ قبائل سيناء، وبعض أعضاء مجلس الشعب يكذبون من خلالها ما حملته تقارير المنظمات المصرية أو الدولية من وقائع واتهامات.

وتعليقا على ذلك أعلن ممثلون لمركز هشام مبارك للقانون والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الذي صدر بالتعاون مع المنظمات الثلاث يعد التقرير الرابع الذي رصد بعضا مما دار ويدور في سيناء من انتهاكات، فقد سبق تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ثم تقرير المنظمات الثلاث، ثم تقرير لجنة الحريات بنقابة المحامين. وإن ما ورد في هذه التقارير مجتمعة ليست معلومات كاذبة كما حاول الأهرام أن يروج لذلك، بل هي مستندة إلى ما شاهده مندوبو هذه المنظمات بأعينهم وما استمعوا إليه من شهادات الأهالي.

وتساءل البيان الصادر عن ممثلين للمنظمات الثلاث: أين كان مشايخ شمال سيناء عندما تم ضرب النساء اللائي خرجن في مظاهرة سلمية احتجاجا على خطف أبنائهن؟ وأين كانوا حين حولت مباحث أمن الدولة عيد الفطر لأهل العريش إلى محزنة؟ بل أين كان صحفيو الأهرام؟ ولماذا لم يكلفوا أنفسهم عناء حضور المؤتمر الصحفي الذي حضرته ثمانين من أمهات وزوجات المعتقلين ليسمعوا بأنفسهم ما تعرضن له وما تعرض له أزواجهن وأطفالهن؟.

أما تعقيب الـ ووتش الذي عمدت صحيفة الأهرام إلى عدم نشره فقد أكد على أن السفارة المصرية كانت على علم كامل بنتائج التقرير قبل إعلانه بعشرة أيام، كما أن بواعث قلق المنظمة الدولية نقلت إلى المسئولين بالداخلية والنائب العام منذ زيارة الـ ووتش لمصر في مطلع ديسمبر. وامتنع المسئولون عن الرد عليها في حينها أو رفضوا صراحة الاجتماع بمسئولي الـ ووتش.

وأكدت الـ ووتش في تعقيبها على أن السلطات المصرية قد فشلت تماما في توفير أية معلومات أساسية بشأن التحقيقات في قضية تفجيرات طابا، حتى إلى عائلات من تم اعتقالهم.

وأوضح التعقيب أن كل التقارير أكدت على مسئولية مباحث أمن الدولة عن أي تصرفات غير قانونية أو التورط في أعمال تعذيب. وعندما تساءلنا لماذا لم يقم مكتب النائب العام بإجراء تحقيق في احتمال وقوع أعمال إجرامية من هذا القبيل على يد مباحث أمن الدولة بالعريش، كان الرد "أن مكتب النائب العام ليس جهة جمع معلومات!!"

## تضامنا مع مركز هشام مبارك للقانون

واعتبر أحمد سيف في بلاغه أن ما تعرض له هو محاولة للترويع والتهديد والإرهاب باعتباره ممن يعارضون التجديد للرئيس ويرفضون توريث الحكم.

وطالب سيف في بلاغه نذب قاض للتحقيق في الوقائع التي تضمنها بلاغه إعمالاً لمقتضيات الحيدة، مشيراً إلى أن إثبات صحة الوقائع المتضمنة في البلاغ من شأنه أن يشكل وصمة عار على كل من سمح بها أو تواطى عليها.

جدير بالذكر أن أحمد سيف المدير التنفيذي لمركز هشام مبارك للقانون كان قد تقدم ببلاغ للنائب العام تضمن تفاصيل واقعتي الاقتحام وأشار فيه إلى أن ما عبثوا بأوراقه وسطوا على جهاز الكمبيوتر، لم يسرقوا أية أشياء أخرى. كما أوضح أنه أثناء مشاركته في مظاهرة بمعرض الكتاب لرفض التجديد للرئيس مبارك قام أحد ضباط مباحث أمن الدولة بتهديده بقوله "ما أسهل الزج بك في جريمة آداب أو مخدرات"

أعربت منظمات حقوق الإنسان في مصر عن إدانتها الشديدة لما تعرض له أحمد سيف الإسلام حمد المدير التنفيذي لمركز هشام مبارك للقانون، من اقتحام منزله للمرة الثانية والعبث بمحتوياته والاستيلاء على جهاز الكمبيوتر الخاص به، مما يقطع بأنها ليست سرقة عادية، بل أن جهة ما تقف خلف الواقعتين، جهة تنتهك حرمة الحياة الخاصة وتبحث في أدق خصوصياتها. وتسعى خلف المعلومات التي يتضمنها جهاز الكمبيوتر الخاص به.

جاء ذلك في بيان وقعته ١٥ منظمة مصرية من بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ويذكر أن الاقتحام الأول حدث في أعقاب مشاركة مركز هشام مبارك للقانون في الإعلان عن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش حول تعذيب المعارضين للحرب على العراق في مصر.

أما الواقعة الثانية فقد جاءت قبيل الإعلان عن تقرير الاعتقالات الجماعية والتعذيب في سيناء، الذي صدر بالمؤتمر الصحفي الذي انعقد في ٢٢ فبراير ٢٠٠٥ بمركز هشام مبارك والذي شارك فيه المركز مع هيومن رايتس ووتش، ومركز النديم. ومن المعروف أن مركز هشام مبارك للقانون عضو في لجنة الدفاع عن الديمقراطية والحملة الشعبية ضد قانون الطوارئ وكذلك الحملة الشعبية من أجل التغيير.

وأعربت المنظمات الموقعة على البيان عن اعتقادها بأن الجهة المسؤولة عن هذا الاقتحام تستهدف الحصول على المعلومات التي تتضمنها أجهزة الكمبيوتر الخاصة بأحمد سيف كنوع من المحاولة لترهيب المركز والحد من نشاطه الداعم للحريات المدنية والسياسية الغائبة في مصر وربما بهدف الإعداد لتفريق قرار اتهام جديد. وذكرت في هذا السياق بأعمال الاعتداء والبلطجة التي طالت بعض الخصوم المعارضين وآخرهم عبد الحليم قنديل مدير تحرير جريدة العربي، وأيمن نور رئيس حزب الغد المعارض الذي تثار شكوك عميقة حول طبيعة الاتهامات الموجهة إليه والتي تقرر محاكمته في ضوءها.

وأعربت المنظمات المصرية الحقوقية عن تضامنها الكامل ودعمها لمركز هشام مبارك ممثلاً في شخص مديره التنفيذي ونشاطه الواضح في فضح السجل السيئ للحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان، وطالبت هذه المؤسسات الرأي العام بالتضامن مع مركز هشام مبارك في مواجهة هذه الأعمال.

### مصر

## مزيد من القيود البوليسية على استخدام الإنترنت

أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الإجراءات التي تقوم بها وزارة الخارجية المصرية، ضد مديري وأصحاب مقاهي الإنترنت، من إلزامهم بتسجيل أسماء وأرقام هويات مستخدمي الإنترنت في هذه المقاهي.

وأشارت الشبكة العربية في بيان أصدرته في ٢٢ فبراير إلى أن أجهزة الشرطة قد دأبت على استدعاء مديري وأصحاب مقاهي الإنترنت، وتوجيه الأوامر لهم بضرورة تسجيل أسماء زبائن تلك المقاهي، من واقع بطاقتهم الشخصية، وعرض هذا السجل على ضباط أمن الدولة التي تقع مقهى الإنترنت في دائرة اختصاصه، وتهديدهم بغلق المقاهي في حال الامتناع عن تنفيذ هذا الإجراء، رغم عدم قانونيته!

وقد التقى عدد من فريق العاملين بالشبكة العربية بأصحاب تلك المقاهي، الذين أكدوا أن هذا الإجراء غير القانوني يجعل الكثير من مرتادي مقاهي الإنترنت يجمعون عن استخدامها، مما يتسبب لهم في الخسائر ويحد من استخدام الإنترنت، التي تزعم الحكومة المصرية تشجيعها على استخدامها.

وأكد المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان "لقد شعرنا بالاندهاش والاستكار لمثل هذا القرار، خاصة وأن رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف، ينتمي لحقل التكنولوجيا والاتصالات، مضيفا أن ذلك يشكل انتهاكا صارخا للحق في الخصوصية يتم بدون علمه، وتصبح المصيبة أشد لو كان يعلم بهذا الانتهاك".

ويأتي هذا الإجراء متزامنا مع إجراء آخر يحد من انتشار الإنترنت في مصر، اتخذته المهندس علاء فهمي الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بفرض عقوبات على الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت الفائق السرعة المعروفة بـ "شطيم" بسعر أقل للمستخدمين، مما يعني حرمان قطاع كبير من مستخدمي الإنترنت من هذه الخدمة بسبب إصرار الأجهزة الحكومية على قصر هذه الخدمة على المقتردين ماليا.

ويضيف المدير التنفيذي للشبكة أن الحكومة لم تكتف بحجب العديد من المواقع، بل أنها باتخاذها خطوات كتلك توجه ضربة موجعة لحرية مواطنين في استخدام الإنترنت والحفاظ على خصوصيتهم، وهي انتهاكات تدين رئيس الوزراء شخصيا، الذي فيما يبدو سهّل بخبراته في مجال الاتصالات للسياسات البوليسية في أن تपाल الإنترنت منتهاكا نص المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه مصر، والتي تنص على تلقي المعلومات وتداولها دون قيود".

وطالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الحكومة المصرية بأن توقف هذه الإجراءات فورا، وأن تلتزم بما تزعمه من تشجيع استخدام الإنترنت وجعله بمتناول جميع المواطنين، وليس القادرين ماليا فقط.



كيان دستوري هناك تعبير أوسع هو السلطة التنفيذية".

مرت هذه النقطة وأكملت كلامي: "نحن لا نريد حكما مطلقا، نريد برلمانا قويا ونقابات قوية، والحرية يكون لها حماية دستورية وحضرتك تشكو من أنك مش لافي وزراء، هذه ظاهرة تسمى في المجال السياسي "انكماش النخبة السياسية"، وتحدث لأن قنوات المشاركة على جميع المستويات مغلقة، نحن ليس عندنا أحزاب حقيقية، ولا نقابات حقيقية ولا جمعيات أهلية حقيقية، وبالتالي لا بد من دستور يفتح القنوات المغلقة ويكون الحماية الحقيقية لمصر وسيكون لدينا نخبة تخرج من باطن المجتمع تعرفه جيدا تتبنى طموحاته وآماله".

#### أظن كان هذا جوهر كلامي للرئيس.

وأثناء الخروج من اللقاء قال الرئيس: "ما تضعوش البلد من أيديكم، الذين يطالبون بالإصلاح يريدون العودة إلى ما قبل ١٩٥٢ عندما كانت تشكل حكومة كل ٦ أشهر. هل تريدون هذا الوضع؟". قلت له: "ياريس المشكلة قبل ١٩٥٢ لم تكن في الدستور الديمقراطي، لكن في الانقلاب على الدستور الديمقراطي، إحنا شفتنا ٧ انقلابات دستورية في مصر، وهذا هو السر في مشكلة عدم الاستقرار قبل ١٩٥٢".

#### هنا قال لي الرئيس "أنت متطرف".

أكد محمد السيد سعيد في معرض حديثه مع "صوت الأمة" على تطلعه لاستحداث نظام دستوري جديد عبر الحوار والمفاوضة الاجتماعية بين كل القوى بما فيها النخبة الحاكمة حاليا، مضيفا "أنا ضد الدم والعنف وضد الفوضى.. كل هذه سيناريوهات بالنسبة لي مفزعة.. أنا رسالتي الأساسية هي الدعوة السلمية المتماسكة المستبصلة وصولا حتى إلى البطولات.. أنا لست بطلا، لكنني أطلب من كل الناس أن يكون عندها الاستعداد للتضحية"، ومؤكدا على أن "من حق مصر وواجبها أن تتحول إلى بلد ديمقراطي".

د. محمد السيد سعيد المستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وعضو الحركة المصرية من أجل التغيير التي ترفض التجديد لولاية خامسة للرئيس مبارك وتطالب بإصلاحات دستورية تتضمن إعادة النظر في نظام انتخاب رئيس الجمهورية، وجد نفسه على نحو مفاجئ ممنوع من المشاركة في الأنشطة الثقافية المعتادة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب خلال فبراير ٢٠٠٥، وذلك بناء على "أوامر عليا" كما قيل له رغم سبق الاتفاق معه على المشاركة في أربع أو خمس ندوات بالمعرض.

## الحوار الذي أغضب أهل السلطة في مصر

والتخويف منهم عمل خطر، والمفتاح لهم بسيط جدا وهو أن يتعامل المصري بكرامة في مؤسسات الإدارة العامة ومن جهة جهاز الدولة، وخاصة جهاز الأمن لماذا لا يحدث هذا ياريس؟!

**سألت من جديد،** وقدمت إجابة قلت: "لأن الدستور (دستور ١٩٧١) لا يحمي الحريات العامة حماية كافية، نحن لا نريد تعديل الدستور، نريد دستورا جديدا أولا يحمي كرامة المصريين وحقوقهم الإنسانية وحياتهم العامة حماية صارمة، حماية قوية، هذا ما يمكنه أن ينعش إحساس المصري بالكرامة وبالفخر ببلده.

#### ولماذا لا يحدث هذا ياريس..؟

وأكملت إجابتي وقلت: "... لأن دستور ١٩٧١ مبني على فكرة الحكم المطلق وتمت صياغته على كيان دستوري واحد هو حضرتك شخصيا، طيب.. نحن مطمئنون لك ونقول ربما يكون هذا مناسبا لمرحلة معينة، لكن حضرتك شخصيا ألست قلقا على مستقبل مصر عندما يأتي شخص ما يملك كل السلطات المطلقة بيده ويكون مثلا أقل رصانة أو أقل حكمة أو حتى بنصف عقل.. أليس هذا سببا للقلق؟ من أجل هذا ياريس نحن نريد دستورا يوزع السلطات ويحقق التوازن بين السلطات وينشر السلطة ويقرؤها للشعب.

هنا قال الرئيس: "هذا غير صحيح أنا ليس عندي سلطات مطلقة. الحكومة هي التي تعمل معظم الحاجات".

قلت: "على فكرة يا ريس هذا ليس صحيحا بالمطلق أيضا. إذا رجعنا إلى دستور ١٩٧١ لا يوجد شئ اسمه الحكومة. يوجد رئيس دولة يساعده نظام وزاري مجلس الوزراء ليس له

واقعة المنع جاءت بعد أيام قلائل من مشاركة د. محمد السيد سعيد في اللقاء السنوي الذي يدعو إليه رئيس الجمهورية للحوار مع المثقفين والكتاب بالمعرض. وبالطبع فإن مداخلة د. محمد التي جرى التعميم عليها من قبل وسائل الإعلام والصحافة المصرية تفسر أسباب الغضب المفاجئ عليه.

فحوى هذه المداخلة رواها د. محمد السيد سعيد عبر صحيفة "صوت الأمة"، في عددها الصادر في ٧ فبراير. ومن خلالها يقول د. محمد قلت للرئيس: "حضرتك تكلمت وكأننا حققنا إنجازا اقتصاديا وهذا غير صحيح بالمطلق، نحن من أقل دول العالم في الأداء الاقتصادي وخلال ١٥ سنة لم نخطأ أبدا نسبة ٣ ونصف٪ بينما تحقق ماليزيا ٨٪ والصين ١١٪ وكوريا من ٧ إلى ٩٪ وعشرات من دول أخرى تحقق أرقامها فلكية.. نحن لا نستطيع الانطلاق ولا كسر سقف ال ٣ ونصف٪ لماذا؟ سألته مرة أخرى واجتهدت في إجابة، قلت: هذه قصة طويلة جدا ومعقدة لكنني سأشير إلى عامل وحيد وهو سحق كرامة المصريين، المصري في بلده مهان ومن شهرين ألقى القبض على أعداد تتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مصري من أبناء العريش بعد تفجيرات طابا، هؤلاء تعرضوا للصلع بالكهرباء وأطفئت السجائر في أجسادهم، هذا يجعل المصري مقهورا في بلاده وليس فخورا بها، وحضرتك شخصيا مسئول عن كرامة المصريين وفقا للدستور، المسئولية الأولى لرئيس الدولة هي كرامة المصري، وعندما نقول للمصري أن يكون فخورا ببلاده، لا بد أن يكون هناك ما يجعله يصدق الفكرة، المصري عنصر كريم والمصريون هم من أكثر شعوب العالم دماثة والتفريع منهم



## في صالون بن رشد

حذر نشطاء وممثلون لتيارات سياسية مصرية مختلفة من أية محاولات تستهدف تفريغ قرار الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية من مضمونها، مختلفين فيما بينهم حول تقييم دوافع اتخاذ مبارك لهذا القرار فيما أجمعوا على ضرورة وجود "مكملات" لهذا القرار لوضعه موضع التنفيذ الحقيقي والابتعاد عن تنفيذه بالنهج "التونسي" في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

## محيي الدين سعيد

وأشار بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ندوة نظمها المركز تحت عنوان "استبدال الاستفتاء بالانتخاب.. إصلاح سياسي أم خطوة على طريق النهج التونسي؟" إلى المفاجأة التي أحدثها إعلان الرئيس مبارك بطلبه لمجلسي الشعب والشورى بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، خاصة وأنه سبق وأن صدرت عنه تصريحات قبل ذلك الإعلان بمدة ٤ أسابيع فقط وقبيل سفره إلى القمة الأفريقية التي أوضح من خلالها رفضه لفكرة تعديل الدستور قبل الاستفتاء القادم والانتخابات البرلمانية المقبلة ووصفه لمطلب التعديل بأنه "باطل" وقبل الإعلان عن هذا التعديل بدأت جولات حوار ما بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة قدمت خلالها أحزاب المعارضة تنازلات للحزب الحاكم بالتخلي عن فكرة المطالبة بتعديل الدستور على الأقل قبل الاستفتاء القادم. كما سبق ذلك تصريحات مماثلة لكل من الأمين العام للحزب الحاكم ووزير الداخلية وكلها استبعدت إمكانية تعديل الدستور، وهو الأمر الذي جعل من إعلان الرئيس بطلب التعديل مفاجأة كبرى لأنها لم يكن لها مقدمات. وأوضح بهي أنه وعقب الإعلان عن طلب التعديل ظهرت كتابات من جانب المفكرين والمثقفين المصريين تبارك الخطوة، رغم أن أصحابها كانوا -وقبل الإعلان عن التعديل- من المعارضين لمن يطالب بالتعديل أو يتحدث عن أي إصلاح دستوري شامل.

# تعديل المادة ٧٦ في الدستور اصلاح سياسي.. أم خطوة على النهج التونسي؟

وأوضح أن أهم تلك الضمانات هي حزمة قوانين جديدة تتبع التعديل الأخير تعيد تنظيم مباشرة الحقوق السياسية لأنه -في رأي حسن- لا يمكن للأحزاب أن تمارس حقها المشروع وتنزل للجماهير في ظل العمل بقانون الطوارئ وإن كانت الأحزاب مستثناة من شروط الترشيح التي لم يتم الإعلان عنها بشكل نهائي حتى الآن.

وأعلن حسن عن رفض الحزب العربي الناصري لأن يكون الإشراف على الانتخابات الرئاسية من اختصاص لجنة يرأسها رئيس مجلس الشعب، وإنما يجب أن تكون من مهمة جهة محايدة لأنه من غير المقبول -والكلام للأمين العام للحزب الناصري- أن تكون لجنة الإشراف تابعة للسلطة واقترح أن تتألف اللجنة المحايدة من بين مستشارين من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا على أن يرأسهم أقدم مستشار. كما يكون من حق المرشحين مؤتمرات جماهيرية واستخدام الملصقات الإعلانية، هذا بجانب ضرورة وجود قانون معدل للممارسة السياسية وليس عن طريق الدستور، وإنما من خلال صياغة قانونية معينة.

وأعرب حسن عن اعتقاده بأن التعديلات الأخيرة ما زال بها عوائق تعجزية أمام الراغبين في الترشح للرئاسة منها اشتراط الحصول على تزكية نسبة معينة من أعضاء المجالس المنتخبة وهو ما يصعب الحصول عليه، خاصة وأن النسبة الغالبة منها تابعة للحزب الحاكم، هذا بجانب مشكلة التمويل التي لا يقوى عليها مرشح عادي، وبالتالي فإن ذلك يفتح الباب أمام الأموال الخارجية، ومن ثم تكون هي الأساس والمحرك للعملية الانتخابية.

وطرح بهي تساؤلات حول مبررات اللجوء لهذا التعديل وما يشبه الانقلاب -وذلك على حسب تعبير حسن- من كون التعديل باطل ثم الشروع به واعتباره ثورة ديمقراطية في مصر وكذلك حول مضمون هذا التعبير، وهل هو كفي يحدث بشكل خاص في الانتخابات القادمة، أم أنها ستكون مشهداً من مشاهد الحياة السياسية خلال السنوات القادمة وهل تعتبر هذه المبادرة خطوة على طريق الإصلاح السياسي في مصر أم أنها خطوة تم استيرادها من التجربة التونسية التي تسعى مصر للاستفادة منها.

## قوانين جديدة

وفي معرض الإجابة عن تلك التساؤلات قال الأمين العام للحزب العربي الناصري أحمد حسن: إن الحزب منذ إنشائه كان وما زال يطالب بعدد من التعديلات كان أهمها تعديل مواد الدستور حتى تكون هناك ممارسة ديمقراطية وفي مقدمتها المادة ٧٦ وهو المطلب الذي انفرد به الحزب الناصري دون الأحزاب الأخرى التي أرجأت الحديث عن التعديل لما بعد الاستفتاء والانتخابات البرلمانية القادمين، ومع ذلك فإن الحزب ما زال يطالب بتعديل المادة ٧٧ المتعلقة بمدة الرئاسة وأيضاً المادة ٧٤ المتعلقة بسلطات رئيس الجمهورية بجانب المطالبة برفع العمل بقانون الطوارئ.

واعتبر حسن أن الإعلان عن تعديل المادة ٧٦ وحده لا يكفي ولا يلبي مطالب الحزب لأن ممارسة الحياة السياسية متكاملة ولا يمكن اختزال مواد الدستور، ولكن كونه حدث تعديل فإنه لا بد من التعامل معه ولكن في إطار الضمانات اللازمة لتفعيلها.

**نبيل عبد الفتاح: التعديل لا يهدف لإصلاح حقيقي  
نجاد البرعي: تعديل الدستور الآن سينتج دستوراً مشوهاً وهزلياً**

## مفاجأة

وقال الناشط جورج إسحق عضو الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) أن التعديلات التي أعلنت عنها القيادة السياسية كانت مفاجأة ولم يكن التعديل في الدستور على هوى الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب العربي الناصري، الذي كان يرفض أي تعديل في الدستور على اعتبار أن التعديل من شأنه أن يضع مكاسب ثورة يوليو وغيره من التيارات السياسية، ومع ذلك جاء طلب التعديل ليمثل تغييرا ملحوظا في توجهات القيادة السياسية، مما يؤكد أنه كان نتيجة لضغوط تمت ممارستها من جانب الأحزاب ومختلف القوى والتيارات السياسية، وهو ما يعني — في رأي إسحق — ضرورة أن تتصدر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومختلف القوى السياسية الصفوف وتتحتم القيود التي فرضها الحزب الحاكم على أنشطتها من أجل التغيير، لما هو أفضل للممارسة السياسية، مؤكدا أنه لا حريات بدون تضحيات.

ولخص إسحق المطالب التي تسعى إليها الحركة (كفاية) كغيرها من التيارات الهادفة للتغيير وهي إلغاء قانون الطوارئ والقوانين سيئة السمعة، وأيضا فتح كل الملفات التي من شأنها إحداث تغيير جوهري معتبرا أن التعديل الأخير والمتعلق بالمادة ٧٦ يمثل بداية لمعركة تغيير دستورية، وأخرى سياسية، ويجب استغلال هذا الأمر من أجل إحداث التغيير المطلوب، مؤكدا على أهمية التمسك بأنه لا للتوريث ولا للتمديد للرئاسة.

## شكوك

ووصف نبيل عبد الفتاح الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية التعديل الأخير بأنه لا يهدف إلى إصلاح بالمعنى المقصود، ودلل على ذلك بالنسبة التي تم تحديدها للترشيح وهي الحصول على موافقة نسبة ٢٠٪ من أعضاء المجالس المنتخبة، والتي تتمثل في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وهو شرط تعجيزي حتى وإن وصل إلى ٢٪ أو حتى ٢٪ كما يطالب البعض.

وقال عبد الفتاح إن هناك شكوكاً في مصداقية وشرعية البرلمان بسبب الأحكام الصادرة ببطالان عضوية العديد من الأعضاء، وهو الأمر الذي لا يمكن معه التسليم بموافقة البرلمان على من يرغب في الترشيح لمنصب الرئيس، مؤكداً أن الضوابط والتي تتحدث عنها السلطة إما هي محاولة عمدية لحصر الجدل السياسي والشعبي حول التوريث والإصلاح السياسي ومطالبه، وظهر ذلك في حملة إعلامية استهدفت الترويج لهذا التعديل على غير الحقيقة، لأن اللعبة السياسية ما زالت في شكل جزئي وليست هناك فرص للإصلاح الشامل.

وأشار عبد الفتاح إلى أن التعديل الذي تم الإعلان عنه يدور حول بعض المواد الدستورية وليس حول الإصلاح، ومن ثم فإن التعديل لا يمس جوهر الإصلاح السياسي أو حتى الدستوري. وانتقد عبد الفتاح الأحزاب السياسية وقال إن هناك جمودا سياسيا تعاني منه الأحزاب، وهو ما ظهر في الاستجابة لدعوة الحزب الحاكم لحوار وطني تم خلاله التنازل عن مطالب الأحزاب والتي كانت من بينها تعديل الدستور، ثم عادت الأحزاب لتباركه مع أنه تعديل لم يكن لها فيه أي دور، وهو الأمر الذي وضع الأحزاب في مأزق البحث عن شخصية تلقى القبول العام كي يتم ترشيحها للرئاسة، مؤكداً على افتقاد الأحزاب لرؤية شاملة على صعيدي الإصلاح السياسي والدستوري بسبب عدم المعرفة بالدساتير المقارنة.

وفي رأي عبد الفتاح فإن التعديلات تهدف إلى إضفاء الشرعية على فترة ولاية خامسة للرئيس مبارك، وإغلاق الباب أمام أي حديث عن التوريث الذي زادت حدته في الشارع السياسي في الآونة الأخيرة.

ونفى عبد الفتاح أن تكون مصر نظاما يقوم على فكرة التوريث، وإنما تقوم على أساس نظام سياسي له ثقله؛ ومن ثم فإن الحديث عن التوريث ليس له ما يبرره؛ لأن فكرة انتقال السلطة — في رأي عبد الفتاح — ليست موضوعا إجرائيا، ولكنها تتعلق بالنظام الجمهوري، هذا بالإضافة إلى أن مصر دولة عريقة وذات نظام سياسي ثقيل لا يمكن تغييره بسهولة.

ولفت عبد الفتاح النظر إلى أهمية المطالبة بإجراء تحديث على الدستور بما يسمح بممارسة سياسية أفضل وبما يعالج الخلل الواضح في الأداء السياسي ورفض نظام التعديل بالقطعة الذي يضر أكثر مما ينفع.

## صحوة

وبدأ نجاد البرعي مدير جماعة تنمية الديمقراطية حديثه بإعلان رفضه للتعديل الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن تعديل الدستور في الوقت الحالي لن ينتج سوى دستور مشوه وهزيل، معتبراً أن أحزاب المعارضة كان عليها أن تقاوم من أجل عدم تعديل الدستور الآن في ظل البرلمان الحالي وسيطرة السلطة التنفيذية على كل مقاليد الأمور بالبلاد، مدللاً على ذلك بما حدث في قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الذي

ألغته الحكومة وجاءت بقانون جديد يضاهيه في السوء.

قال البرعي إن تغيير الدستور يجب أن يكون نهاية لطريق طويل يبدأ من تحرير المجتمع المدني، وأن المطالب يجب أن تتركز على أن الحرية قبل الديمقراطية، وإطلاق طاقات المجتمع الحية تمهيدا لاختيار جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد، مشيراً إلى أن كل الدساتير في مصر منذ عام ١٩٢٣ لم تشكل لها لجنة تأسيسية.

لكن البرعي اعتبر أن المجتمع يمر بحالة من الصحو الحقيقية مدللاً على ذلك بإعلان رئيس الحزب الناصري موافقته على إمكانية إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، إذا كانت تمثل عقبة أمام التعديل الدستوري إلى جانب وجود مؤشرات على موافقة جماعة الإخوان المسلمين على إلغاء المادة الثانية من الدستور، والتي تقضي بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع في البلاد. وفي نفس الوقت أكد البرعي أن التعديل الدستوري أطلق رصاصة الرحمة على توافق المعارضة، وجدد التأكيد على أن المعارضة ترقص على إيقاع الحكومة وأنها دائماً ما تمثل خطواتها رد فعل لخطوات الحكومة وقراراتها.

أكد البرعي على ضرورة البدء بإطلاق حريات الإعلام والتعبير وإطلاق حرية إطلاق الصحف وخصخصة الإذاعة والتلفزيون، مشيراً إلى أن التعاطي مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور يجب أن يكون في حدود لأنه لم يشارك أحد في قرار تعديلها.

شكك البرعي في شرعية البرلمان الحالي والقادم أيضاً، وقال إن خطورة تعديل الدستوري صارت في نفس الإطار الذي يحدث بلدان عربية أخرى كاليمين وتونس. وقال إنه يجب تعديل المادة ٧٧ الخاصة بفتترات الرئاسة إلى جانب أن يتخذ الرئيس قراراً من اختياريين بأن يجعل لنفسه كل الصلاحيات — الممنوحة له بالفعل — ويكون مسئولاً أمام البرلمان أو أن ينأى بنفسه عن كل ذلك ويقوم بتقليص اختصاصاته إلى الحدود الدنيا، بما يجعل رئيس الوزراء مسئولاً أمام البرلمان ويكون الرئيس حكماً بين السلطات، ودعا البرعي إلى دراسة معضلة القوات المسلحة في النظام السياسي المصري، مشيراً إلى أن التغيير في مصر منذ ثورة عرابي لم يحدث سوى عن طريق الجيش أو التدخل الخارجي، وقال إنه لا زال هناك أمل في تجديد شباب النظام السياسي وإدخال عناصر جديدة إليه، مؤكداً أنه لا يمكن تحمل تبعات انهيار غير منظم لهذا النظام.

**أحمد حسن: نحذر من الضوابط التعجيزية أمام المرشحين للرئاسة  
جورج إسحاق: يجب اقتحام القيود المفروضة على المجتمع المدني**



من اليمين: أمير إسكندر، جمال عبد الجواد، بهي الدين حسن، أحمد سيف الإسلام، وحسين عبد الرازق

## في ظل ضعف الشارع.. على ماذا تراهن المعارضة لتحقيق أهدافها؟!

واعتبر سيف الإسلام أن المعركة الهامة التي يجب الحشد لها في الفترة القادمة هي ما وصفه بمعركة تحرير النقابات المهنية والبدء بالمعارك المقبلة في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين.

وأشار أمين إسكندر القيادي بحركة الكرامة "تحت التأسيس" وعضو الحركة المصرية من أجل التغيير إلى أهمية وجود نخبة تتمتع بالمصداقية لقيادة حركة الجماهير المطالبة بالتغيير وضرورة أن تكف أحزاب المعارضة عن مفاصلة النظام الحاكم، موضحاً سعي الحركة المصرية من أجل التغيير من أجل إقناع شخصية وطنية تتمتع بالمصداقية للدفع بها لإدارة معركة على منصب رئيس الجمهورية. وقال إسكندر إن الحركة تسعى من وراء هذه التحركات إلى بناء كتلة للتغيير في المجتمع المصري واستقطاب قطاعات كبيرة من المواطنين إلى الحركة المطالبة بالتغيير.

وأكد إسكندر أن التغيير في مصر يبدأ بتعديل الدستور وإلغاء المواد الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية بنظام الاستفتاء، وكذلك المواد الخاصة بالصلاحيات الممنوحة للرئيس.

### غياب

على الجانب الآخر أكد حسين عبد الرازق أمين عام حزب التجمع ومقرر لجنة الدفاع عن الديمقراطية، أن هناك غياباً لدى الشارع المصري عن العمل السياسي مرجعاً ذلك إلى العمل بقانون الطوارئ طوال الربع قرن الأخير وانتشار التعذيب في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز إلى جانب تزوير الانتخابات المختلفة، مؤكداً أن هذه العوامل وغيرها أدت إلى أن

وانتهاء الولاية الرابعة للرئيس مبارك إلى جانب ما تشهده البلاد منذ شهور من تحركات ديناميكية غير مسبوقه بالنسبة لجماعات المعارضة فيما يختص بمطالب الإصلاح وتزايد الصوت النقدي تجاه الوضع السياسي الحالي. وتساءل بهي عن التكتيكات التي تعتمز جماعات المعارضة هذه -سواء من الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني أو التجمعات السياسية المختلفة المطالبة بالتغيير- اتباعها للوصول إلى تحقيق أهدافها خاصة في ظل ما تشكو منه الأحزاب من الافتقار للقاعدة السياسية القوية وضعفها الكبير، إلى جانب حداثة عمر الجماعات السياسية الأخرى المطالبة بالتغيير رغم خبرة مكوناتها الطويلة في العمل السياسي إلى جانب احتكار الحزب الحاكم لكل إمكانيات الدولة على مدار عدة عقود في خدمة مصالحه وتحقيق سيطرته على مقاليد الأمور.

فيما أشار أحمد سيف الإسلام حمد مدير مركز هشام مبارك للقانون وعضو الحملة الشعبية المصرية من أجل التغيير إلى المتغيرات التي شهدتها المجتمع المصري منذ عام ٢٠٠٠، مدللاً على ذلك بالمشاركات الجماهيرية الواسعة في المظاهرات الداعمة للانتفاضة الفلسطينية وكذلك المظاهرات الراضية للاحتلال الأمريكي للعراق، ووجه سيف الإسلام هجوماً حاداً على النخبة المصرية وقال إنها تخلت عن دورها وخانت جماهيرها وأن الرهان يجب أن يكون على تزايد المشاركات الجماهيرية المحدودة حالياً في حالة امتلاك جزء من النخبة للشجاعة الكافية لدخول معركة تحرير الشعب المصري وأن يكون لدى هذا الجزء الاستعداد لدفع الثمن لتحقيق الإصلاح والديمقراطية.

لا شك أن قضية الإصلاح قد فرضت نفسها على جدول أعمال الرأي العام في مصر، لكن ذلك لا يعني ضمناً وعداً بتحقيق أي خطوة إصلاحية جادة على المدى المنظور، حتى على الرغم من مبادرة الرئيس مبارك في ٢٦ فبراير بطلب إجراء تعديل دستوري فوري، يتيح إمكانية خوض انتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح.

وإذا كان النظام الحاكم يسعى لأن يغلق عملياً الطريق نحو إصلاح شامل وجذري، وإذا كانت الأحزاب عجزت لأسباب متعددة عن جذب الناس حولها، أو أن ينظروا إليها -منفردة أو مجتمعة- باعتبارها تشكل قطباً سياسياً آخر أو حتى نداءً للنظام السياسي الحاكم منذ ١٩٥٢ بل إن الخلافات تمزقتها، كما تعجز سواء الأحزاب -أو حتى التجمعات غير الحزبية الناشئة- عن العمل المنسق معاً. وتعجز كذلك عن إدارة وقيادة حوار مجتمعي شامل حول دستور جديد، والذي يشكل أهم شعاراتها، يصبح من المشروع التساؤل عما تَعتمد المعارضة في تحقيق برنامجها الإصلاحي؟ هذا السؤال كان محور مداوالات صالحون بن رشد الذي نظمته مركز القاهرة في ٢١ يناير ٢٠٠٥، وربما تكتسب الإجابات عليه أهمية أكبر من بعد قبول الحكم إجراء انتخابات رئاسية على أساس تعددي وتشبيثه ذات الوقت بعدم الاستجابة لكافة المطالب الإصلاحية المترابطة. وقد استهل بهي الدين حسن مدير المركز المداوالات بالإشارة إلى التوقعات التي تؤكد أن العام الجاري ٢٠٠٥ سيكون عاماً ساخناً جداً من الناحية السياسية، حيث ستشهد مصر في هذا العام إجراء انتخابات مجلس الشعب

يدير المواطن المصري ظهره للعمل السياسي طوال السنوات الماضية.

وأشار عبد الرازق إلى أن أحزاب المعارضة تعمل في ظل ظروف غير طبيعية كالحصار الأمني لأنشطتها والحصار الاقتصادي لمواردها، لكنه أشار إلى أن الأحزاب تتحمل جزءا من المسؤولية عن وضع العمل السياسي الحالي في مصر.

وحذر عبد الرازق من أن الهجوم على الأحزاب من شأنه أن يصب في خانة دعم نظام حكم الحزب الواحد، وهو النظام القائم في مصر حاليا، ولكنه في "إطار تعددي".

وأكد عبد الرازق إمكانية وجود تسويق كبير بين الأحزاب السياسية والحركات والتجمعات المطالبة بالإصلاح والتغيير بشرط ألا يتخذ كل منهما من الآخر عدوا له، مشيرا في ذلك إلى تجربة التنسيق بين الأحزاب وحركة حقوق الإنسان والتي تمت بعد سنوات طويلة من الشك والعداء بين الطرفين، وأشار عبد الرازق إلى أن وجود مرشح منافس على منصب رئيس الجمهورية مفرية، لكنها تحتاج إلى وجود شخصية قومية معروفة مؤكداً أن تحقيق ذلك صعب في الوقت الحالي في ظل الاحتكار الكامل من الحزب الحاكم لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة وللصحف القومية.

أضاف عبد الرازق قائلًا إن لجنة الدفاع عن الديمقراطية قدمت برنامجا مختصرا للإصلاح وقع عليه رؤساء أحزاب التجمع والوفد والناصرى والعمل وذلك في عام ٢٠٠٣، حيث قامت اللجنة بجمع مئات التوقيعات المؤيدة لهذا البرنامج.

وحول ما يتردد عن عقد بعض الأحزاب صفقات مع النظام الحاكم قال عبد الرازق إن الصفقة ليست شيئا معيبا وأن جزءا من عمل المعارضة يتضمن التعامل مع الدولة، سواء بالاحتجاج أو الإدانة أو الرفض وأيضا بمحاولة تحقيق مكاسب، مشيرا إلى أن الأحزاب لا تعمل في جزيرة منعزلة، موضعا أن الأحزاب لا تدعي أنها تريد القيام بثورة وإنما هي نشأت في ظل أوضاع قانونية معينة وتلتزم بالدستور والقوانين القائمة وتسعى لتغييرها بالوسائل الديمقراطية.

على الجانب الآخر أشار الدكتور جمال عبد الجواد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى الظروف الدولية التي تحيط بالمنطقة العربية التي كادت أن تصبح "رجل العالم المريض" في ظل استعصائها على التغيير منذ عقود طويلة، مشيرا إلى أن العالم أصبح مهتما بتغيير وإصلاح هذه المنطقة إلى جانب أن قضية الإصلاح أصبحت

مطروحة على ساحة الجدل العام في داخل المنطقة، ولها أولوية عما كانت عليه قبل سنوات، مضيفا أن هذه المساحة أصبحت تتمتع بقدر من الحماية بسبب اهتمام العالم بهذه القضية حتى صار هناك تسامح نسبي من قبل الدولة تجاه عبور البعض لما يسمى بالخطوط الحمراء، وأوضح أن نخبة الحكم المصرية نفسها أصبحت تواجه تيارات مختلفة داخلها بشأن كيفية التعامل مع قضية الإصلاح وتباين بين هذه التيارات تجاه القضية.

وقال عبد الجواد إن مهنة الحكم ليست ضمن المهن التي يمارسها المصريون وأن الأمة المصرية يغيب عن تراثها "الحكم" في ظل تعرضها لأكثر من ٢٥٠٠ عام لحكام لا ينتمون إليها، مشيرا إلى أن الفترة من عام ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ لم تكن كافية للتغلب على هذا الموروث، رغم ما شهدته هذه الفترة من نزول الجماهير للشارع.

وعبر عبد الجواد عن تشاؤمه بشأن مشاركة الجماهير في الفترة الحالية وقال إن انتظار الجماهير الآن هو نوع من انتظار الذي لا يأتي مطالبها النخبة المصرية بفتح حوار فيما بينها وعدم اختزال الأمور في الشعارات حسب وصفه- أو تقديم الأمور بطريقة تبسيطية وعدم التوقف عند مجرد التحريض ضد الحكم.

وأكد عبد الجواد ضرورة الإقبال على الجولة الحالية للحوار بين الحزب الوطني والمعارضة بروح مختلفة في ظل اختلاف الظروف الدولية مؤكداً أن دخول المعارضة للحوار بهذه الروح ربما يؤدي إلى تحقيق بعض التقدم، أما دخولها الحوار بعد إصدار حكم مسبق عليه بالفشل فإن الأفضل منه هو عدم الدخول فيه وخلق أوهام لدى الجمهور، قال عبد الجواد: صحيح أن هذه هي المرة الخامسة للحوار، ولكن ربما لأنها تأتي في ظروف مختلفة دوليا هو ما سيجعل الحوار مختلفا هذه المرة، مشيرا إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون كل ما هو ضد الحكومة صحيحا ومحذرا من أن اختلاط الخطاب وغموضه حول المطلوب بالضبط لا يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب في كثير من الأحيان.

## تحالفات

وعقب بهي الدين حسن مجددا بالتأكيد على مشروعية المطالب والأهداف التي تسعى جماعات المعارضة المختلفة لتحقيقها، لكنه أشار إلى أن التساؤل يدور حول "المعضلات" التي ستقوض إمكانية تحقيق مثل هذه المطالب، خاصة فيما يتعلق بتغيير طريقة اختيار رئيس

الجمهورية، مشيرا إلى أن ما طرحه سيف الإسلام حمد عن معركة تحرير النقابات المهنية ودورها في معركة التغيير يقابله سؤال حول التعامل مع النقابات، وهل يتم التعامل معها ككتلة واحدة، خاصة وأنها تضم في صفوفها تيارات سياسية مختلفة وبعضها كجماعة الإخوان المسلمين قدم ما يشبه المبايعة للنظام الحالي.

تساءل بهي معقبا على طرح "التحالف الجماهيري الواسع": هل يمكن القول أن هناك تحالفاً جماهيريا واسعا مستعدا للنشأة والتوحد على أهداف ذات طابع صدامي عال؟ وعمّا إذا كان ممكنا الحديث عن وجود حركة سياسية منظمة في الشارع المصري في الأفق يمكن أن تشكل في المدى المنظور مجرد ند للحزب الحاكم؟!

دعم ومن خلال التعقيبات الختامية أشار سيف الإسلام حمد إلى الدعم الواسع الذي قدمته قطاعات مختلفة بالمجتمع المصري للانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠ وهو ما ظهر في مظاهرات تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والدعم الواسع لقوافل المعونات التي كانت تقدم للشعب الفلسطيني. وقال سيف إن هناك تشوقا لدى الجمهور لقيادة جديدة معبرا عن تفاؤله بأن مصر في السنوات القادمة لن تكون كما هي الآن وسيحدث تغيير جوهري بها.

## حملة تشويه

قال إسكندر إن هناك من المثقفين على مر تاريخ مصر ممن كانوا يرون بأن الدخول في دهاليز السلطة يحسن من أدائها، مشيرا إلى أن ما يتم ترويجه في المنطقة العربية حاليا هو مشروع ليبرالي منفصل عن قضايا الوطن، ودعا إسكندر إلى عدم عزل جماعة الإخوان المسلمين مشيرا إلى نجاحها في العمل في الشارع.

وأكد حسين عبد الرازق أن الحركات الشعبية ليست البديل للأحزاب السياسية وليست الأكثر انتشارا منها مدللا على ذلك بحضور ٣٠ ألف من أعضاء حزب التجمع لمؤتمره الخامس الأخير، وقال عبد الرازق إنه فيما يتعلق بالديمقراطية داخل الأحزاب، فإن هناك فرقا بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب مدللا على ذلك بأن فرانسوا ميتران ظل رئيسا للحزب الاشتراكي الفرنسي لمدة ربع قرن رغم أنه انتخب رئيسا لمدتين فقط.

## بعد انتهاء قمة اللا مبالاة بالإصلاح

## الجامعة العربية تستقبل لصالح مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والأفريقي !

والصحافة والتجمع، وفي وقت يتواصل به اضطهاد واعتقال المعارضين السياسيين.

وعلى الرغم من خطوة التعديل الدستوري في مصر، الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح، إلا أن البيئة السياسية والتشريعية المتعسفة والقيود على حق الترشيح والأسابيع الممدودة المتاحة للحملة الانتخابية لا تسمح بإجراء انتخابات رئاسية تعددية حقيقية، وخاصة في ظل سريان حالة الطوارئ، والسيطرة الحكومية الاحتكارية على وسائل الإعلام خاصة المرئية والمسموعة، والقيود التعسفية المفروضة على نشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

كما لم يحدث تقدم في سوريا، حيث تتعدم أشكال المشاركة السياسية الحقيقية ويستمر الحكم بقانون الطوارئ، ويتواصل تكميم المجتمع المدني وقمع دعاة حقوق الإنسان. وفي لبنان لم يجر الانتباه للتواجد العسكري والهيمنة المخابراتية السورية على الحكم في لبنان، إلا بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأصبحت لبنان على مقربة من تدخل دولي.

وفي ليبيا جرى إلغاء ما يعرف بمحكمة الشعب الاستثنائية، التي اشتهرت بالنظر في القضايا السياسية، لكنها خطوه هامشية للغاية أخذاً في الاعتبار الوضعية المتدنية جدا لحقوق الإنسان في الجماهيرية الليبية.

وفي السعودية أقيمت السلطات على مبادرة متواضعة لإجراء انتخابات لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية، والتي تمت بدون مشاركة نسائية، لكنها سعت إلى إضعاف أنصار المطالب الإصلاحية عبر مواجهات أمنية لتحجيم نشاطهم، ولم يكتف النظام بحبس بعض دعاة الإصلاح، بل أعلن مجلس الوزراء السعودي في سبتمبر ٢٠٠٤ أن الحكومة تنوي تنفيذ القوانين التي تمنع على الموظفين العموميين والعسكريين نقد سياسات الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو الدخول في حوار مع الإعلام المحلي أو الأجنبي، أو المشاركة في اجتماعات يقصد بها معارضة سياسات الدولة.

ووعود، دون التزامات عملية بالإصلاح الديمقراطي في إطار خطة زمنية، ولذلك سقط موضوع الإصلاح بشكل كلي من جدول أعمال اجتماعات وزراء الخارجية العرب التالية لها في سبتمبر ومارس الماضي، رغم أنها كانت تستهدف متابعة قرارات القمة السابقة، فهي لم تجد ما تتابعه. ولم تختلف عن ذلك قمة الجزائر، بل جاءت أكثر ضعفاً، لا ينجح في التخفيف منه مشروع البرلمان العربي الهزيل.

## في مواجهة الإصلاح والمصلحين

وأكد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أنه بعد مرور عام على القمة العربية بتونس، لم تحدث استجابة جوهريّة لمطالب الشعوب بالإصلاح، فالحكومات تستمر في مناوراتها وتحايلها. وبينما أقدمت بعض الحكومات على خطوات محدودة وجزئية جدا، لامتصاص الضغوط الخارجية والداخلية المتزايدة، فإنه في أحيان أخرى حدث تراجع وقمع حكومي لمطالب الفاعلين المدنيين والسياسيين.

ففي الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شهدتها الجزائر، وبواسطة الدور الذي يقوم به ما يعرف بالمجلس الدستوري، تم غريلة المرشحين للرئاسة عبر إقصاء بعض المرشحين الذين كانوا منافسين جادين محتملين للرئيس الحالي، هذا فضلا عن التجاوزات الخاصة بحرية الرأي والتعبير.

وفي البحرين استمر النظام في تجاهل وجهة نظر المجتمع المدني بخصوص الإصلاحات السياسية والدستورية المطلوبة، فضلا عن استمرار التحرشات الأمنية من حين لآخر بدعاة الإصلاح، ومنظمات حقوق الإنسان، كما حدث في واقعة إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان واعتقال مديره.

وفي تونس يتواصل قمع حرية التعبير، والانتساب إلى الجمعيات والتجمع السلمي، وقد شهدت تونس في ٢٠٠٤ انتخابات رئاسية وبرلمانية مسرحية، وسط شروط دستورية وقانونية استحلال معها إجراء انتخابات حرة وتنافسية، وفي ظل مناخ استبعادي يقيد الحق في الترشيح، ولا يكفل الحق في حرية التعبير

أعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن استهجانته الشديد إزاء ما كشفتته القمة العربية بالجزائر مجددا من عجز الحكومات العربية عن اتخاذ مواقف جادة تجاه قضية الإصلاح السياسي والقضايا الحيوية الأخرى للعالم العربي. فضلا عن عجزها عن اتخاذ موقف مسئول من قضايا حيوية تمر بمنعطفات حاسمة مثل لبنان والسودان والعراق وفلسطين. جاء ذلك عبر بيان صحفي أعلنه مركز القاهرة في الرابع والعشرين من مارس في أعقاب إنهاء أعمال القمة العربية. وأضاف البيان أن القمة العربية والجامعة العربية خفقتا في الاضطلاع بمسئوليات المنطقة، معلنة بشكل صريح بأن أمور العالم العربي يجب أن تترك لمجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، مثلما هو جار بالفعل في قضايا لبنان ودارفور والعراق وقضايا الإصلاح.. وغيرها.

وأضاف البيان أن قمة الجزائر عقدت في أجواء تشهد حراكا غير مسبوق للرأي العام في عدد من العواصم العربية، وحركة ديناميكية من الفاعليات السياسية والمدنية والحقوقية، للشروع بالإصلاح الديمقراطي وتوفير ضمانات لحماية حقوق الإنسان. فقد شهدت الشهور الأخيرة مجموعة من المؤشرات تتم عن تطور إيجابي في حركة المجتمعات العربية من أجل قضية الإصلاح، فهناك تحرك شعبي هائل في لبنان، ومشاركة شعبية واسعة في الانتخابات العراقية، وعودة نبض الحياة إلى الشارع السياسي المصري، واعتصام أمام البرلمان السوري للمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ، ومطالب متزايدة بالإصلاح في بعض دول الخليج، وبارساء العدالة والسلام في السودان بعد اتفاق السلام التاريخي، لكن الفجوة لازالت هائلة بين الحكومات وما تطالب به المجتمعات.

وإذا كان هناك نجاح يذكر لقمة الجزائر فهو أنها جسّمت بذاتها هول هذه الفجوة. فعلى الرغم من أن القمة العربية السابقة بتونس خصصت لأول مره في تاريخ الجامعة العربية لقضية الإصلاح السياسي، إلا أنها اكتفت بمجموعة بيانات إنشائية احتوت على نوايا





في مؤتمر صحفي بمركز القاهرة

## مرتكبو جرائم دارفور... ينبغي إحالتهم إلى المحاكم الجنائية الدولية

حد لإفلات الجناة من العقاب". ومن ثم، لا ينبغي أن تلوم الحكومة إلا نفسها عندما لا يصدق الناس حديثها عن تحقيق العدالة في هذه الجرائم". تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الإدارة الأمريكية تسعى مؤخراً لتغيير مسار المطالبة بتحويل المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية بالترويج لإنشاء محكمة دولية مؤقتة جديدة، يفوضها وينشئها مجلس الأمن وتديرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا.

وربما يعزى دعم الولايات المتحدة لإنشاء محكمة جديدة إلى معارضتها الأيديولوجية للمحكمة الجنائية الدولية - وليس لأسباب عملية تتصل بكفالة العدالة لأهل دارفور. وفي الواقع فإن المحكمة التي تقترحها الولايات المتحدة ستحتاج وقتاً طويلاً لإنشائها وبدء إجراءاتها، كما تستلزم نفقات يمكن توفيرها للمحكمة الجنائية القائمة بالفعل.

وقد أكد بيان صحفي صادر باسم الهيئات المشاركة في المؤتمر الصحفي على أن إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ليس إلا واحداً من عدد من الإجراءات المهمة التي ينبغي أن تتخذ لضمان السلام والعدالة والمصالحة والعودة الطوعية لأهل الإقليم. فالمحكمة الجنائية الدولية سيكون بمقدورها التحقيق وتوجيه الاتهام ضد عدد محدود فحسب من الأشخاص القياديين المسؤولين عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في دارفور.

أما بالنسبة لآلاف المقاتلين العاديين Ranks and file من الجنود وغيرهم من المتهمين بارتكاب الفظائع في دارفور، فيجب السعي وراء العدالة ومحاكمتهم على المستوى المحلي.

كما ينبغي وضع آليات أخرى بالمشاركة الكاملة والواعية لأهل دارفور، خاصة ضحايا العنف الحالي. وهذه مهمة ضخمة، لكنها حيوية. وهي لا تقتضي دعم إصلاح النظام القضائي في السودان فحسب، وإنما أيضاً الاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه آليات فض النزاعات المحلية التقليدية في دارفور.

وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك مشروع لتعويض ضحايا النزاع، وأن توضع برامج تعليمية لتعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان، وأن تنشئ، في مرحلة لاحقة، لجنة للحقيقة والمصالحة كجزء من الاستراتيجية طويلة المدى لتعزيز سلام مستدام في الإقليم.

دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وممثلون من نحو خمسين منظمة مجتمع مدني أفريقية يشكلون ما يسمى بتحالف المنظمات الأفريقية من أجل دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها صاحبة الولاية والاختصاص في توجيه الاتهام في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم دارفور على مدى نحو عامين منذ بدايات ٢٠٠٢.

جاء ذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمه مركز القاهرة في ٢٣ فبراير بالاشتراك مع التحالف الدولي من أجل دارفور - والذي يعد مركز القاهرة أحد أعضائه - ومنظمة حقوق الإنسان أولا.

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في غضون أيام قلائل من إنهاء بعثة تقصي الحقائق الموفدة من تحالف دارفور إلى إقليم دارفور لتكون شاهداً على محنة السكان المدنيين في دارفور ومعاناتهم من جراء عدم التزام الحكومة السودانية بأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وقد أدار مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز المؤتمر الصحفي الذي حضره لضيف واسع من السودانيون بعضهم من إقليم دارفور ذاته وقدموا بعضاً من الشهادات على ما يحدث في دارفور.

وأكد مجدي النعيم "إن استعادة السلام في دارفور مستحيلة ما لم يقدم المسئولون عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في دارفور إلى العدالة ويتم تعويض الضحايا بشكل مرض".

وأوضح جون ستومبر المسئول في برنامج العدالة الدولية في منظمة حقوق الإنسان أولا (هيومان رايتس فيرست) أنه "ليس من المقبول تأجيل إنصاف ضحايا دارفور". وأن الوعد الغامض بتحقيق العدالة في المستقبل هو بديل غير مقنع عن تحويل المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً".

وأكد أشرف ميلاد روكسي، ممثل تحالف دارفور أنه "قد طرد ما يربو على المليون شخص من منازلهم ويعيشون الآن في حالة رعب وفي ظروف صعبة كتازحين داخل السودان أو كلاجئين في تشاد. وقد فقد ما يصل إلى ٢٠٠ ألف شخص حياتهم نتيجة للنزاع في دارفور".

ولاحظ عبد المنعم الجاك، مسئول برنامج السودان بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "أن حكومة السودان سبق أن وعدت في يوليو ٢٠٠٤ خلال زيارة السيد أمين عام الأمم المتحدة أنها ستحقق في جرائم دارفور، لكن لم تحدث أي تحرك جدي لوضع

من ناحية أخرى يستمر جدار الصمت العربي على المسألة الإنسانية في إقليم دارفور والتواطؤ مع الحكومة السودانية، في الوقت الذي اعترف فيه المجتمع الدولي بفضاعة ما ارتكب في حق المدنيين الأبرياء من قتل واغتصاب جماعي، ورغم الترحيب باتفاق السلام الموقع أخيراً بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي أنهى سنوات طويلة من الحروب بين الشمال والجنوب، فإن أي اتفاق سلام بدون الوصول لحل سلمي للنزاع الحالي في دارفور، والتوتر في شرق السودان، يضع حقوق الإنسان في مقدمة أولوياته، لن يكون أكثر من مجرد مسكن مؤقت لأزمة الاستقرار والتنمية في السودان.

ورغم ما تستحقه تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب من إشادة كأول تجربة في العدالة الانتقالية وتسوية ملفات الماضي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، وكذلك التقدم المحرز في إطار تعديل قانون الأحوال الشخصية، والذي أضاف مكتسبات هامة للمرأة المغربية. فإن البيان أعرب عن قلق المركز من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في إطار حملة السلطات المغربية على الإرهاب، منذ تفجيريات الدار البيضاء في مايو ٢٠٠٣.

### تعميش المجتمع المدني

وأشار البيان كذلك إلى استمرار تجاهل الحكومات العربية أي دور محتمل للمجتمع المدني في علاقته بجامعة الدول العربية وقضية الإصلاح، فهناك قيود مشددة على منح وضع المراقب للمنظمات غير الحكومية داخل الجامعة، ولا يسمح للممثلين عن المجتمع المدني بالمشاركة بصفة مراقب في القمم العربية، كما ترفض الدول المضيفة للقمم العربية عقد مؤتمرات موازية للمجتمع المدني، كما حدث في تونس العام الماضي والجزائر هذا العام. فقد تقدم مركز القاهرة بطلب للحكومة الجزائرية للسماح بعقد المنتدى المدني الثاني في الجزائر، ولكن جرى تجاهل الرد، وطرد وفد من الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ذهب للجزائر للتفاوض نيابة عن المنظمين في عقد المنتدى الموازي، مما يجعل الخيار الوحيد أمام مؤسسات المجتمع المدني أن تعقد اجتماعاتها الموازية للقمم العربية في العواصم الأوروبية!

ولاحظ البيان المفارقة في أن الحكومات العربية تقبل حضور والتحاو مع المجتمع المدني، فقط عندما يكون هناك وسيط أجنبي، كما جرى مؤخراً في منتدى قمة الثمانية من أجل المستقبل، واجتماعات دولية أخرى.

الوجود العسكري والأمني السوري في لبنان. هذا مع العلم أن العالم شهد تلك سوريا في تثبيت لبنانية أو عدم لبنانية مزارع شبعاً للإبقاء على هذا الملف معلقاً وبالتالي لتبرير المقاومة والوجود العسكري.

وبدأت منذ ذلك تتزايد المطالبة اللبنانية بضرورة استكمال تطبيق اتفاق الطائف وتنظيم العلاقة اللبنانية السورية وعقد مؤتمر للحوار الوطني للاتفاق على مستقبل المقاومة ووضع جدول أعمال لإطلاق عملية الإصلاح، إلا أن تسارع الأحداث التي عصفت بالعالم بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلى تأخير المطالبة بالانسحاب السوري وإرجاء عملية استكمال تطبيق بنود الطائف برمتها.

### رفض التمديد

وقد تأزم الوضع الداخلي اللبناني عشية الاستحقاق الرئاسي في أواسط العام ٢٠٠٤ عندما رفض فريق واسع من اللبنانيين وعلى رأسهم زعماء المعارضة ممثلين برئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري ووليد جنبلاط التمديد لرئيس الجمهورية العماد إميل لحود لينضموا إلى المعارضة المتمثلة بقرنة شهوان (١) والتيار الوطني الحر (٢)، والذين اجتمعوا مع قوى يسارية وديمقراطية أخرى ليشكلوا تحالفا عرف لاحقا بـ"لقاء البريستول" (٣).

وعلى الرغم من انضمام قوى إضافية إلى القوى المعارضة الراقضة للتمديد، حصل التمديد بعد أن تم تعديل الدستور بضغط سوري مباشر غير مسبوق وبأسلوب شكل استفزازاً للمشاعر الوطنية. ونتيجة لقرار التمديد الذي جاء معاكساً للمطالب الأمريكية والأوروبية والنصائح العربية صدر عن مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ متضمناً ثلاثة بنود تطالب بالانسحاب العسكري والأمني السوري الفوري من لبنان وسحب سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية في لبنان. كما أدى التمديد إلى إخراج الرئيس رفيق الحريري من رئاسة الحكومة وتشكيل حكومة ذات لون واحد تستبعد الفريق المعارض.

ازداد الوضع تفاقماً بعد نجاته الوزير السابق مروان حمادة من محاولة اغتيال بأعجوبة، فوضعت الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية في قفص الاتهام بعد تلكؤها بالقيام بالتحقيقات المطلوبة للكشف عن الجريمة واتهمتها المعارضة بإخفاء الأدلة التي تكشف الجناة. وترافق ذلك مع سلسلة من التدابير الكيدية التي اتخذتها السلطة بحق موظفين وضباط في القوات المسلحة مقربين من زعماء المعارضة وصولاً إلى الزلزال الكبير الذي أحدثه اغتيال

الزلزال الكبير الذي أحدثه اغتيال رفيق الحريري دشن لتحولات هائلة متسارعة على الساحة اللبنانية، فقد استطاعت المعارضة اللبنانية أن تنظم قواها وتستثمر معطيات الواقع الداخلي والمناخ الدولي للضغط من أجل تحقيق العديد من مطالبها وفي مقدمتها إنهاء الوجود السوري العسكري والمخابراتي وإسقاط الحكومة والقبول بتحقيق دولي في جريمة الاغتيال النكراء، حول الأبعاد الدولية والإقليمية والداخلية التي وضعت لبنان أمام مفترق طرق ومعادلات سياسية مختلفة، تنشر سواسية رؤية من داخل لبنان تلقيها من الأستاذ زياد عبد الصمد مدير شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية.

## بعد زلزال اغتيال الحريري

## لبنان وتحديات الخلاص من الكابوس السوري



### زياد عبد الصمد

مدير شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية

الاحتلال الإسرائيلي. أدى ذلك إلى تأجيل الكثير من البنود الإصلاحية كإنشاء اللجنة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية واعتماد اللامركزية الإدارية وفق تقسيمات جغرافية إدارية ملائمة.

نجم عن هذا الواقع خلل في المعادلة الداخلية اللبنانية أدى إلى نشوء إدارة داخلية للوضع اللبناني وثيقة الارتباط بالقيادة السورية على حساب السيادة الوطنية.

وقد شهد العام ٢٠٠٠ منعطفاً كبيراً على أثر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان تحت ضغط ضربات المقاومة الوطنية وذلك من دون مفاوضات أو اتفاقية سلام مشكلاً بذلك ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي.

وترتب على ذلك نزع الغطاء الشرعي عن الوجود السوري المباشر، وبالتالي أعاد إلى الاعتبار موضوع الانسحاب الكامل للقوات السورية استكمالاً للسيادة الوطنية اللبنانية. ولم تكن مسألة احتلال مزارع شبعاً، لتشكل الحجة المقنعة لدى فريق واسع من اللبنانيين لتبرير استمرار عمليات المقاومة واستمرار

توافق اللبنانيون في الطائف عام ١٩٨٩ على إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وإطلاق ورشة بناء السلم الأهلي على أساس استكمال السيادة الوطنية والقيام بخطوات تؤدي إلى إصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إلا أن تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف اصطدم بالاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والذي ضرب بعرض الحائط القرارات الدولية ذات الشأن لاسيما القرار ٤٢٥ لسنة ١٩٩٨ الذي يلزم إسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة. وقد أدى ذلك إلى تعديل جذري في جدول أعمال تطبيق اتفاق الطائف لا سيما لجهة جدولة وتنظيم انسحاب القوات العربية السورية من لبنان في مهلة أقصاها سنتان، بالإضافة إلى الإبقاء على سلاح المقاومة والذي اعتبر مشروعا فحظيت المقاومة بغطاء وطني وبدعم جميع الأطراف اللبنانية في مهمة استكمال تحرير الجنوب من

مراوغة من قبل النظام قد تطيل من عمر الأزمة وتضيّع فرصة إنجاز مطالبها .

### احتمالات المرحلة المقبلة

وفي خضم هذه اللوحة المتشابكة تطرح تساؤلات عديدة ومشروعة حول مصير لبنان ومستقبله، لا سيما أن قوى المعارضة التي تتوقع أن تفوز بأغلبية المقاعد النيابية في حال حصول الانتخابات، قد لا تتفق فيما بينها على عناوين مرحلة ما بعد الانتخابات، وخاصة في ما يتعلق بمصير حزب الله وسلاح المقاومة والعلاقة مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي المقابل، فإن الأجهزة الأمنية اللبنانية والقوى المتضررة من تقليص النفوذ السوري في لبنان تمتلك إمكانيات التأثير على الواقع. هذا فضلا عن احتمال تقديم رئيس الجمهورية استقالته بعدما فقد عمليا السيطرة على الوضع ما يعني انتخاب رئيس جديد من قبل المجلس النيابي الحالي الذي تضمن قوى الموالية فيه الأغلبية.

أما السؤال الكبير الذي يطرح نفسه في ظل ما تبين من أن أغلبية اللبنانيين يؤيدون الانسحاب العسكري والأمني السوري من لبنان وإزالة النظام الأمني فيه، وتوجههم إلى إنجاز الاستقلال الوطني وبسط السيادة الكاملة على كافة الأراضي اللبنانية، هو كيف يمكن المحافظة على وحدة لبنان وتماسكه في مواجهة ما يحكى عن مخطط أمريكي إسرائيلي يهدف إلى إلغاء المقاومة وحالة الممانعة السورية وبالتالي إنجاز عملية التطبيع مع إسرائيل وتفطيت المنطقة إلى كيانات؟

### هوامش

- ١- قرنة شهبان هي بلدة في جبل لبنان شهدت مؤتمرا للمعارضة المسيحية برعاية غبطة بطريرك الموارنة وبمشاركة كافة أطراف المعارضة، فانبثقت عنه لجنة متابعة تعرف بقاء قرنة شهبان.
- ٢- التيار الوطني الحر هو التيار الذي أسسه العماد ميشال عون، رئيس الحكومة الانتقالية من العام ١٩٨٨ حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تاريخ الهجوم على قصر بعبدا لإزالة "حالة التمرد".
- ٣- البريستول هو الفندق الذي تداعت إليه القوى المعارضة للتصدي لتعديل الدستور والتمديد للرئيس. لم يشارك الرئيس الحريري في لقاء البريستول، إلا أن نائبين يمثلان تيار المستقبل شاركوا في اللقاء بمباركة منه.
- ٤- شارك في لقاء عين التينة بالإضافة إلى حركة أمل وحزب الله والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتائب بقسمه الموالي لسوريا، حزب البعث العربي الاشتراكي والتنظيم الشعبي الناصري، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة موالية للنظام السوري.

في لبنان إلى اجتماع صدرت عنه دعوة إلى التظاهر دعما لسوريا ولشكرها على جهودها في تحقيق السلام والمساهمة في تحرير لبنان. وبالفعل شارك في المظاهرة ما يناهز الأربعمئة ألف متظاهر كانوا بغالبيتهم الساحقة من الموالين لحزب الله.

وبذلك يكون الشارع اللبناني قد انقسم إلى مؤيد لتطبيق اتفاق الطائف والانسحاب السوري الكامل من لبنان وإزالة آثاره، وفريق آخر يرى أن المطالبة بالانسحاب السوري هو مشروع أمريكي إسرائيلي ويعرّض لبنان لخطر الفوضى والفلتان الأمني.

### أية معادلة؟

اكتسبت المعارضة قوتها في تماسكها ولحمتهما لاسيما بعد أن توافقت على توحيد شعاراتها تحت راية العلم اللبناني. فوحدت مطالبها ملخصة بالأمر التالي:

- ١- إنجاز انسحاب الجيش السوري والأجهزة الأمنية من لبنان
- ٢- إقالة قادة الأجهزة الأمنية اللبنانية التي تعتبر أداة لاستمرار الهيمنة السورية على الحياة السياسية واليومية في لبنان.
- ٣- تشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن الحقيقة، وهي تعني بذلك الكشف عن أصحاب القرار في جريمة الاغتيال ومنفذيها.
- ٤- إجراء انتخابات نيابية زهية وحررة للإتيان بمجلس للنواب يمثل القوى السياسية الفاعلة في لبنان تمثيلا حقيقيا يفسح في المجال أمام استكمال تطبيق اتفاق الطائف تطبيقا متوازنا وحقيقيا.

وفي مواجهة هذه المواقف تطرح القوى الموالية للوجود السوري في لبنان تساؤلات عديدة حول مصير الاستقرار الأمني بعد الانسحاب السوري وأجهزته الأمنية من لبنان. وهناك أسئلة ما زالت الإجابة عليها مبكرة كمصير سلاح المقاومة وحزب الله في ظل المعادلة الدولية والإقليمية الراهنة، وبالتالي في ظل معادلة وطنية تحتل فيها المعارضة الحالية مواقع أساسية في مراكز القرار. ويطرح في هذا السياق مصير سلاح الفلسطينيين في المخيمات متزامنا مع الحديث عن التطبيع وإلغاء حق العودة وبالتالي ربط وجود هذا السلاح في مراحل الحل النهائي مع إسرائيل.

أمام هذا الواقع، تماطل القوى الموالية في تشكيل حكومة تدعو الهيئات الناخبة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد للضغط على المعارضة وحملها على القبول في حكومة وفاق وطني. في حين تعتبر المعارضة أن مشاركتها في حكومة تكون لها فيها الأقلية ليست إلا

الرئيس رفيق الحريري لدى خروجه من جلسة مجلس النواب المخصصة للبحث في قانون الانتخاب.

### مظاهرات مليونية

لم يكن يتصور الذي أخذ القرار بإزالة الحريري من المعادلة اللبنانية حجم ردة الفعل وتوسعها إلى المدى الذي وصلت إليه بعد ساعات من رواج خبر الاغتيال. ففضلا عن تجذر موقف المعارضة وتصلبه حيال ضرورة الكشف عن الفاعلين مع اتهام ضمني لسوريا وللأجهزة الأمنية التابعة لها، ثار الشارع السني في لبنان الذي فقد باغتيال الحريري القائد والزعيم المنتظر منذ عقود والذي أعاد الاعتبار إلى دور الطائفة السنية في المعادلة السياسية اللبنانية.

تفاقت حالة الهيجان الشعبي العارم الذي عبر عن سخطه في مسيرة التشييع حيث شارك مئات الألوف، ومن ثم في الإعلان عن الاعتصام الشبابي المفتوح قرب ضريح الرئيس الشهيد حيث يشارك عشرات الألوف ووصل التحرك إلى ذروته بمظاهرة المليون التي دعت إليها قوى المعارضة والتي ترافقت مع مسيرات عمّت كافة المناطق اللبنانية شارك فيها مئات الألوف.

في مواجهة هذا الواقع، تداعت القوى الموالية للوجود السوري في لبنان إلى اجتماع في مقر إقامة رئيس مجلس النواب في عين التينة لتشكيل ما عرف لاحقا ب"لقاء عين التينة" (٤). والواقع أن دوافع وخلفيات هذه القوى المجتمعة في عين التينة تتفاوت من الذين يؤمنون فعليا بالدور الذي يلعبه النظام السوري في مواجهة المشروع الأمريكي الإسرائيلي التفتيتي للمنطقة، وبالتالي يرون أنه من الضروري الإبقاء على وحدة المسارات وتماسك العلاقة اللبنانية السورية من خلال الوجود المباشر خدمة لاستراتيجية المواجهة (البعض يسميها الممانعة) السورية. ويعتبر البعض أن الشعارات التي ترفعها المعارضة تعبر عن المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وهي بالتالي ترفض الانصياع إليها. وهناك فئة أخرى شاركت في اللقاء، ارتبطت مصالحها السياسية والاقتصادية بالوجود العسكري والأمني السوري، وهي بالتالي تتمسك به حرصا على مصالحها.

وعلى أثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد في مجلس الشعب والذي أعلن فيه التزام سوريا بتطبيق اتفاق الطائف لجهة الانسحاب العسكري من لبنان، دعا حزب الله القوى والأحزاب الموالية للوجود السوري

## الانتخابات العراقية

# خطوة نحو الديمقراطية أم تكريس للطائفية؟



### متابعة محيي الدين سعيد

العالم العربي نحو المشاركة في الانتخابات خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بنظيراتها في بلدان عربية كمصر التي لم تتعد نسبة المشاركة في انتخاباتها البرلمانية الأخيرة ١٠٪ بالقاهرة والإسكندرية - وهما أكبر مدن مصر - وذلك حسبما جاء بتقرير التنمية البشرية المصري.

### تحذير للإرهاب

وبدأ الكاتب العراقي صلاح نصر اوي حديثه بوصف يوم الانتخابات العراقية بأنه كان يوماً مهماً ليس فقط للعراقيين وإنما أيضاً للمنطقة العربية التي يجب - في رأي نصر اوي - أن تأخذ منها نموذجاً من حيث الإقبال والمشاركة. وأكد نصر اوي أن الانتخابات خطوة على الطريق الصحيح لبناء الديمقراطية التي يسعى إليها العراقيون، ودلل على ذلك بخروج حوالي ٨ مليون عراقي للمشاركة في الانتخابات في تحدٍ صريح للإرهاب الذي قد قتل أربعين عراقياً في يوم الانتخابات دفعوا حياتهم ثمناً للديمقراطية وإعادة بناء الدولة.

وأضاف نصر اوي أن الانتخابات أعادت للعراقيين اعتبارهم كبشر لهم حقوق بما يستوجب على السياسيين استنباط الدروس منها.

وانتقد نصر اوي بعض الكتابات العربية التي صورت الانتخابات ومشاركة العراقيين فيها على أنها تأكيد للاحتلال واصفاً معظم هذه الكتابات بأنها كانت انفعالية وتتجاهل التاريخ وحقائق الواقع العراقي، وقال نصر اوي إن كون الانتخابات العراقية جرت في ظل الاحتلال فإن هذا لا يعيبها لأن دولا كثيرة عاشت نفس مشهد العملية الانتخابية في ظل احتلال لأراضيها، وأضاف نصر اوي أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لغاية أهم وهي تحقيق الديمقراطية الحقيقية. وعبر نصر اوي عن اعتقاده بأن هناك تحديات تواجه البناء الديمقراطي في العراق وفي مقدمتها تحديات الظروف الأمنية والتحديات الاقتصادية والسياسية وانتشار الفساد، مشيراً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية بالعراق وارتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد على ٧٠٪ من أبناء الشعب

شهدت العراق في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ أول انتخابات تعددية تجري في البلاد منذ نحو خمسة عقود، وهي الانتخابات التي كانت موضوعاً لجدل سياسي حاد من قبل إجرائها ما بين آراء ترى أنها خطوة مهمة للتعجيل ببناء مؤسسات الدولة الجديدة، ومن ثم تعزيز النطلع لإنهاء الاحتلال، وآراء أخرى تدعو لمقاطعتها باعتبارها تجري تحت مظلة الاحتلال ذاته وقد عبرت هذه الآراء عن نفسها بإعلان بعض القوى السياسية العراقية مقاطعتها للانتخابات في الوقت الذي توعدت جماعات الإرهاب الأسود في العراق توسيع نطاق عملياتهم في مناطق شتى لإجهاض المشهد الانتخابي وترهيب المواطنين وإثناهم عن المشاركة في الإدلاء بأصواتهم.

غير أن المفاجأة تمثلت في المشاركة الواسعة للناخبين بصورة فاقت كثيراً مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات التي تجري في بعض الدول العربية التي لا تخضع للاحتلال.

وقد توقف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عند دلالات المشهد الانتخابي العراقي، وذلك عبر الأمسية الثقافية التي نظمها في إطار صالون بن رشد تحت عنوان "هل أخطأت أغلبية الشعب العراقي مرة ثانية بالمشاركة في الانتخابات؟"

وقد أشار بهي الدين حسن مدير المركز في بداية الأمسية إلى توقف الأوساط السياسية المختلفة أمام الانتخابات العراقية وملاحظتها المختلفة بالرأي والتحليل والتساؤلات حول معقولية إجراء هذه الانتخابات في ظل تواجد قوات الاحتلال بالعراق وما إذا كان الأفضل الانتظار لحين خروج هذه القوات وتوافر مناخ صحي ملائم لإجراء انتخابات حقيقية، مشيراً إلى أن التقديرات بشأنها كانت متضاربة ليس فقط بشأن النتائج المتوقعة وحدها، ولكن أيضاً بشأن أسباب الموقف الداعي لمقاطعة الانتخابات والمناخ الإرهابي الذي أحاط بمناطق بعينها في العراق.

أشار بهي إلى أنه ورغم كل الظروف التي أحاطت بالعملية الانتخابية إلا أنها شهدت مشاركة من الشعب العراقي بلغت نسبتها حوالي ٦٠ بالمائة ممن لهم الحق في التصويت لافتاً إلى أن هذه النسبة تمثل اتجاهها غير مسبوق في

العراقي، إلى جانب استشراف الفساد في البلاد سواء بسبب الحرب الأخيرة أو الحروب السابقة التي خاضها النظام السابق في العراق. وقال نصر اوي إن الحكومة العراقية ستواجه مأزقاً إذا لم تواجه هذه التحديات ببرنامج واضح يستجيب لرغبات هؤلاء الذين صوتوا في الانتخابات مؤكداً في نفس الوقت على أن المجتمع العراقي ورغم كل هذه التحديات لا يزال متماسكاً لم ينفرد عقده وأنه يسير في الطريق الصحيح لتحقيق الديمقراطية.

### يوم مشهود

وعلى نفس النهج وبدرجة أكبر من التفاؤل جاءت ورقة حازم اليوسفي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني بالقاهرة المقدمة للصالون بعد أن تعذر حضوره بنفسه حيث وصف اليوسفي يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٥ بأنه يوم مشهود في تاريخ العراق المعاصر وقال إن العراقيين في هذا اليوم،

وبصدور عارية وأصابع ملونة بالحبر البنفسجي تصدوا لرصاص القنابل وسيارات الإرهابيين المفخخة وأنهار الدماء التي توعدهم بها أبو مصعب الزرقاوي وأنصاره.

مشيراً إلى أن هذه أول انتخابات يخوضها العراقيون منذ أكثر من نصف قرن مؤكداً أن الشعب العراقي لم يخطئ بالمشاركة فيها وإنما نجح نجاحاً باهراً.

وأكد اليوسفي أن الانتخابات لم تشهد ما يثير الشبهات أو الاتهامات بسلامتها إلا بحدود ضيقة لم تؤثر جوهرياً في نتائجها مشيراً إلى عدم إمكانية تجاهل الخلل الناجم عن مقاطعة وتحفظ البعض من أهل السنة والمحسوبين عليهم والذين حددتهم اليوسفي في ثلاث مجموعات:

- الإسلاميون المتطرفون من جماعة الزرقاوي

والمرتبطين به يرفضون من منطلقات فكرية الديمقراطية حيث وصف الزرقاوي في رسالة له قبل الانتخابات التعبير عن الرأي بأنه "ضلال" والتعددية بأنها "شرك" وحكم الأكثرية بأنه "فساد".

- بقايا نظام صدام حسين وهؤلاء لا يعترفون بالانتخابات وصناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة.

- بعض الأطراف السياسية والشخصيات التي رفضت الانتخابات بحجة أنها تجري في ظل الاحتلال.

وأوضح اليوسفي أنه في المقابل شارك في هذه الانتخابات الشيعة والأكراد وغالبيتهم من أهل السنة وأحزاب وأطراف وشخصيات سنية كثيرة، معتبرا أنه بذلك لا يجوز القول بأنه كانت هناك مقاطعة سنية لهذه الانتخابات.

ووصف اليوسفي ما يقال حول عدم شرعية الانتخابات العراقية بأنه لفظ ولغو. مشيرا إلى انتخابات الرئاسة الفلسطينية جرت أيضا في ظل الاحتلال، وقال اليوسفي إن الانتخابات الفلسطينية قاطعتها حركة حماس والجهاد وبعض المنظمات الأخرى، وكانت نسبة المشاركة فيها ٤٤٪ فقط ولم يطعن فيها أحد في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية في أقل التقديرات بلغت بنيمتخ ممن لهم حق الانتخاب.

### على أسس طائفية

استهل أحمد بهاء الدين شعبان عضو الحملة الشعبية لمساندة العراق بإبداء عدة ملاحظات على الانتخابات العراقية أولها أن الذي أصر على إجرائها في موعدها هو الرئيس الأمريكي بوش. وثانيها أنها جرت في ظل الاحتلال رغم أن الكثيرين كانوا يفضلون تأجيلها لتوفير ظروف أفضل.

أما ثالثة الملاحظات لدى المهندس شعبان فهي أن الانتخابات العراقية ارتكزت أساسا على فكرة الطائفية ووجود كتلة شيعية وأخرى سنية وثالثة كردية وهو ما ينافي فكرة وصلب قضية الديمقراطية التي تعتمد على فكرة المواطنة وبناء منظومة سياسية عابرة للأجيال والطوائف والأجناس. وقال شعبان إن هذه الانتخابات لا تحقق أي خطوة باتجاه الديمقراطية بقدر ما تضع لغما كبيرا جدا في مسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية العراقية لأنه لا يمكن تأسيس مجتمع ديمقراطي حقيقي بالاعتماد على الطوائف والأعراق.

وعبر شعبان عن استغرابه تجاه ما وصفه "بالديمقراطية الأمريكية العجيبة"، التي تؤسس دولة على الاختلاف العربي- الكردي- الشيعي-

والسني. ورغم أن هذا هو النموذج الذي تقدمه للمنطقة، مشيرا إلى أن مثل هذا النموذج يؤدي إلى تفتت المنطقة إلى شظايا موضحا أن مثل هذه التدابير ليست جديدة وأنها طرحت في السبعينيات في كتاب شهير بعنوان "كيف تخطط إسرائيل".

وفي ملاحظة رابعة ذكر المهندس أحمد بهاء الدين شعبان أن الانتخابات العراقية جرت في غياب نسبة كبيرة من الشعب العراقي تبلغ ٤٠٪ ممن لهم حق التصويت وهم نحو ٧ مليون مواطن عراقي، مشيرا إلى أن الانتخابات جرت في إطار رفض قطاع كبير من العراقيين لها وأضاف أن الانتخابات وبالطريقة التي تمت بها تندر بشكل خطير ببناء دولة دينية، مشيرا إلى إعلان المتحدث باسم المرجعية الشيعية آية الله السيستاني بالتمسك بأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع في العراق، وأبدى شعبان تخوفه أيضا من أن تكون الانتخابات مقدمة لتمزيق الوحدة الوطنية للعراقيين في ظل ما يتردد عن انفصال كردي عن العراق.

وأشار إلى ما نشر عن تخصيص أموال من جهات أمريكية لدعم بعض الاتجاهات الانتخابية في العراق وتوجيه التصويت في الانتخابات، مشيرا إلى إعلان المعهد الديمقراطي الأمريكي عن رصد مبالغ مالية ضخمة بهدف القيام بنشاطات سياسية وانتخابية في عراق ما بعد صدام وهو ما أعلنه أيضا المعهد الجمهوري الدولي.

وأعرب المهندس شعبان عن تخوفه أيضا من أن تكون هذه الانتخابات بوابة للتطبيع مع إسرائيل، مشيرا إلى ما تتناوله وسائل الإعلام عن تسلات إسرائيلية كبيرة للعراق خاصة في المنطقة الكردية وما نشر عن مشاركة إسرائيليين في هذه الانتخابات، وفي هذا الصدد طرح عددا من التساؤلات عما إذا كانت هذه الانتخابات ستؤدي إلى جلاء القوات المحتلة عن العراق أم ستؤدي إلى تكريس وجودها به وما إذا كانت ستؤدي إلى الحفاظ على وحدة العراق أم ستقود إلى تمزيقه، وما إذا كانت ستقوم بتخفيف حدة الاحتقان في المجتمع العراقي أم ستؤدي لزيادتها؟ مؤكدا على أنه لا يمكن تصور أن الديمقراطية ستحل بالمنطقة العربية على يدي أمريكا، وقال إن الولايات المتحدة ليست بالغباء الذي يجعلها ترعى انتخابات تأتي بقوة معادية لها.

### طبيعية

أما الكاتب الصحفي صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة فقد استهل مداخلته بالإشارة إلى أن المرجعية الشيعية السيستاني هو الذي تمسك بإجراء الانتخابات في موعدها

وليس الأمريكيان الذين كانوا يفضلون استمرار حكمهم العسكري المباشر للعراق.

وأضاف عيسى أن هدف الانتخابات العراقية هو تشكيل جمعية وطنية أو تأسيسية لوضع الدستور للبلاد، وهي هيئة مؤقتة يفترض أن مهمتها تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٥، وتقوم بانتخاب رئاسة ثلاثية للدولة وإقرار اختيار رئيس الوزراء ووضع مسودة الدستور والقوانين الأساسية الملحقه به؛ بما يعني أننا لسنا أمام هيئة منتخبة ولا أننا أمام آخر الانتخابات. وأشار عيسى إلى أن الانتخابات أنشأت هيئة يستطيع الجميع القول إنها تمثل جماعة معتبرة من الشعب العراقي ويحق لها الحديث باسمه، مشيرا إلى أنه ومنذ وقوع احتلال العراق لا يعرف أحد من الذي يتكلم حقيقة باسم الشعب العراقي.

أضاف عيسى أنه من المفترض أن مشاركة ما يقرب من نصف المقريدين ضمن الجداول الانتخابية في التصويت تؤدي إلى نتيجة معبرة عن الشعب الذي تنتمي إليه هذه النسبة، مشيرا إلى أن مصر في الفترة الليبرالية من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٥٢ لم تزد نسبة المشاركة الانتخابية بها عن ٤٢٪ ممن لهم حق التصويت، وأكد استحالة قيام دولة دينية في العراق، منتقدا في نفس الوقت ما وصفه بقيام البطركية القومية في العالم العربي التي تسعى لرفض خيارات بعينها على الشعوب العربية تحت دعوى القومية. وقال إن مثل هذا الأمر هو نفسه ضد القومية، مشيرا إلى أن مثل هذه التصرفات العربية هي التي صنعت كارثة اللاجئين في القضية الفلسطينية.

وأضاف عيسى أنه يجب الإقرار بحق الشعب العراقي في اختيار من يشاء ليمثله منتقدا ما وصفه بفكرة النظرة الواحدية للنضال معتبرا أن النظرة المصرية في أغلب التحليلات لما يجري بالعراق هي امتداد للخلاف التاريخي الذي بدأ حول المسألة العراقية قبل الحرب وبعدها. وأكد أنه يجب التفكير في أنه يمكن عبر الديمقراطية أن نصل لتحرير أرض محتلة وليس بالضرورة أن يكون العكس صحيحا لذلك.

وعاد بهي الدين حسن للتعقيب فأشار إلى مشاركة ما يربو على ١١١ حزبا سياسيا في الانتخابات العراقية إلى جانب قيام أكثر من ١٥٠ صحيفة ومحطة تلفزيونية بالتغطية الإعلامية للانتخابات.

واختلفت تعقيبات الحاضرين بين تأكيد معضين على أن الانتخابات العراقية تمثل ففزة هائلة وتحذير مراقبين آخرين من تكريس هذه الانتخابات للتقسيم الطائفي في العراق.



# التجديد: تحولات المفهوم والخطاب



من اليمين سامر رشواني، د. عمرو الشوبكي، سيد اسماعيل، د. عاطف أحمد، د. سيف الدين عبد الفتاح

الثقافي والسياسي - وما زال مستمرا - في شكل استقطاب حاد بين من يتبنى العلمانية أو التغريب ومن يتبنى السلفية التراثية.

ويعرض الباحث لمفهومين مر بهما مصطلح التجديد: الأول يتعلق بالتجديد باعتباره وريثا لمفهوم الإصلاح وامتدادا له، ويعني بشكل عام التغيير الفكري بغرض النهوض، ووسائل ذلك مرهونة بتفسيرات كل أزمة، وهناك تنافس بين الاتجاهات الإسلامية للاستحواذ على المفهوم كل برؤيته له وفقاً لمرجعياته. أما المفهوم الثاني فيأتي من الربط بين مفهومي التجديد والاجتهاد لإضفاء الشرعية عليه، لكن هذا الربط لا يحل المشكلة لأنه ينطلق من تصوير الأزمة في الواقع متغافلا عن حقيقة أن تقديم الاجتهاد كمفهوم هيولي مجاله كل شئ لا يمكنه أن يحل الأزمة في العقل المسلم.

ولفت رشواني النظر إلى أنه رغم اختلاف إجابة كل من التنويري الحدائي والإصلاحي الإسلامي على مشكلة الفوات الحضاري التاريخي للعرب؛ حيث الحدائة إجابة التنويري والنهضة إجابة الإصلاحي، إلا أن كليهما مرتقن بالحدائة الغربية سواء بشكل واع عند التنويري أو بشكل لا واع عند الإصلاحي؛ لأن الممكن الوحيد في الواقع هو أن يكون قادرا على تبيئة أو توطين مفاهيم الحدائة أكثر منه ممكناً أنتجتة الذات الغربية الإسلامية. وفي هذا الصدد وجه الباحث نقدا حادا لتيار الوسطية من منطلق أنه تيار لا هو تراثي سلفي ولا هو تيار تجديدي، وإنما هو تيار تصالحي

الخطاب الديني وممارسة التجديد فكرا وعملا لا تقل عن تلك المسافة بين واقع المسلمين اليوم والعصر الذهبي للإسلام الذي يعد مثالا يحلم البعض باستعادته من الماضي!!

وأوضح كاتب هذه السطور أن ما يشغل بال أي حقوقي عند مناقشة قضية تجديد الخطاب الديني هو العلاقة بين المنظومة الإسلامية والمنظومة الحقوقية بشكل عام، لا سيما أن هناك نقطتي تماس وبالتالي نقطتي خلاف على الحدود بين المنظومتين إن جاز التعبير، النقطة الأولى تتعلق بحقوق المرأة، والثانية بحقوق الأقليات في العالم الإسلامي. و ما زال السؤال مطروحا عن الجديد الذي قدمه خطاب التجديد الإسلامي على مدى العقود الخمسة الأخيرة .

وفي عرضه للورقة أشار سامر رشواني إلى أن الاحتكاك بالغرب وتولد سؤال أسباب تخلفنا وأسباب تقدم الغرب أوجد ضرورة مراجعة المنظومة التقليدية القائمة، كما أن الحاجة في نفس الوقت إلى التراث العربي الإسلامي عند القيام بأية محاولة إصلاحية جعل السؤال الرئيسي لهذه المحاولات هو مدى قدرة التراث العربي الإسلامي نفسه على التجدد من داخله.

وانتقل سامر رشواني إلى رصد المآزق الثقافي الذي بدأ يبرز في إصلاحية الإمام محمد عبده التوفيقية مشيرا إلى ما تغير في مرجعيات تلاميذه (قاسم أمين، رشيد رضا)، حيث بدأ الدوران في حلقة مفرغة من السجال

## في صالون إخوان الصفا؛

في إطار صالون إخوان الصفا في منتصف فبراير أعاد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان طرح سؤال تجديد الخطاب الإسلامي مجددا، مؤكدا هذه المرة على أن للسؤال بعداً يتعلق بتحويلات المفهوم ذاته، الأمر الذي يؤكد ضرورة البحث والتساؤل عن حصاد خطاب التجديد الإسلامي في القرن العشرين.

### سيد إسماعيل ضيف الله

وقد دارت المناقشات حول ورقة أساسية قدمها الباحث السوري سامر رشواني وهو مدرس مساعد بكلية الشريعة بجامعة دمشق بعنوان "التجديد: تحولات المفهوم والخطاب"، وعقب على الورقة كل من د. سيف الدين عبد الفتاح أستاذ النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، د. عاطف أحمد الباحث في الدراسات الإسلامية، ود. عمرو الشوبكي الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وأدار اللقاء كاتب هذه السطور.

في بداية اللقاء أشار كاتب هذه السطور إلى أن مفهوم التجديد أصبح من أكثر المفاهيم التباساً، ولعل من علامات هذا الالتباس تلك المفارقات التي تبرز أمامنا عند تأمل مفهوم التجديد لأول وهلة، وأولى هذه المفارقات، أن يكون من مصلحة الآخر تجديد الخطاب الإسلامي، بينما يقاوم الكثير من المسلمين مفهوم التجديد لدرجة المعادة! وثانيها أن يعتبر البعض أن مفهوم "التجديد" مجرد "صرعة" على حد التعبير اللبناني، مع أن جذور التوجس من مفهوم التجديد ضاربة في العقل العربي الإسلامي منذ أن طرح النهضويون العرب والمسلمون على أنفسهم سؤال النهضة، ومع ذلك راحوا يعارضون الإصلاح الديني باعتباره يخدش نقاء الإيمان، فلا هم استطاعوا تحقيق النهضة بمفهومها الكلي، ولا هم استطاعوا الإبقاء على نقاوة الإيمان. وثالثها أن المسافة بين الدعوة إلى تجديد

ليس مع العصر، ولكن مع السلفية. ومن ناحية ثانية أشار لتحولات علاقة الخطاب العلماني بالتجديد الإسلامي محمداً ثلاثة أشكال لهذه العلاقة:

(علاقة نفي -علاقة تفخيخ- علاقة مهادنة)، ويذهب سامر رشواني في نهاية عرضه لمرحلة تطور خطاب التجديد الإسلامي إلى أن هناك في خطاب التجديد الإسلامي اعترافاً من نوع جديد بالغرب يقوم على فكرة أن التفاعل مع الغرب هو الذي يمكن أن يساعد الذات العربية الإسلامية أن تنتج حلها الخاص لمشكلة الفوات التاريخي الحضاري، مؤكداً أن خطاب التجديد إذا كان حصاده خلال القرن العشرين لم يقدم جديداً يذكر فإن التجديد مازال "نظرية" لم تكتمل بعد.

وفي تعقيبه على الورقة أشار د. سيف الدين عبد الفتاح إلى ما تتسم بها الورقة من كثافة وكثرة المفاهيم التي تتواتر بها، وأن كثيراً من هذه المفاهيم كان بحاجة إلى تحديد للمعنى المقصود، خاصة إذا كان موضع انتقاد مثلما حدث مع مفهوم الوسطية الموصوف بالورقة بكونها تياراً سطحياً أو ساذجاً.

وفي إشارته لشخصية الإمام محمد عبده التي خرج من تحت عبائه الإصلاحية والعلماني تساءل د. عبد الفتاح عن أسباب ذلك، هل هو راجع لخطأ في تفسيره أم رغبة في الاستحواذ عليه من قبل كل تيار أم أنه بالفعل يحتمل أن يكون عباءة لكل من الإصلاحية والعلماني، وربط ذلك بخطورة حالة الاستقطاب الحاد بين التيارات الفكرية مستعيراً تعبير د. كمال أبو المجد "الحروب الأهلية الفكرية".

وأضاف د. عبد الفتاح إلى ما طرحه الباحث من توصيفات لحالات تشهدا خريطة خطاب التجديد الإسلامي عدداً آخر من التوصيفات الدالة على تعقد هذه الخريطة مثل: الحالة الشعاعية؛ أي رفع التجديد كشعار فحسب، الحالة الاتهامية، الحالة الاتباعية، الحالة الدفاعية الاعتذارية.. إلخ.

ومن ناحيته، أشار د. عاطف أحمد إلى عدم اهتمام الكاتب بتعريف المفاهيم التي يستخدمها، ومنها مفاهيم مركزية مثل مفهوم الممكن الذاتي، بل ومفهوم التجديد نفسه. فأما مفهوم الممكن الذاتي، وهو المفهوم المحوري في المقال كله، فعدم تحديد معناه بدقة يجعلنا لا نرى شيئاً عما إذا كان المقصود به الموروث الديني أم العادات والتقاليد التي تشكل قيمنا وسلوكياتنا وفي الحالة الأولى هل الموروث الديني هو النص الأساس (القرآن) أم أنه يشمل أيضاً النصوص الثانوية (الحديث والسنة

النبوية وكلام الفقهاء)، وإذا كان الأمر كذلك فأى فهم يتبنى وأي تفسير يعتمد؟ خاصة وأن النص الأساس حملاً أوجه، إذ تتعدد فيه التفسيرات وتختلف طرق التأويل إلى حد التناقض أحياناً. ناهيك عن الحديث والمشكلات المتعلقة بثبوت متنه وتساءل د. عاطف أحمد عن الكيفية التي تحدد بها هويتنا حدود الذات؟ هل هي هوية إثنية (عربية) أم دينية (إسلامية) أم ثقافية حضارية؟ وما هي عناصر الثبات وعناصر التحول في تلك الهوية وكيف يتحقق مفهوم الأصالة والمعاصرة داخل الذات وممكاتها؟

ويخلص د. عاطف إلى أن مفهوم الممكن الذاتي فضلاً عن طبيعته النظرية البحتة، فإنه يلعب دور القناع الذي تتخفى وراءه كثير من الإشكاليات التي تبدو بلا إجابات محددة.

وفيما يتعلق بمفهوم التجديد أوضح د. عاطف أحمد أن الكاتب ميز بين نوعين من التجديد: التجديد المنضبط بالنص، والتجديد التنويري (الذي لم يصرح لنا الكاتب بالفرق بينهما ولا بأيهما يرتبط التجديد الإسلامي). ويؤكد د. عاطف على أن المشكلة الأساسية في هذا الطرح هي فهم الكاتب للذات والآخر على أنهما كيانات منفصلان منفلقان على نفسيهما لا سبيل إلى التفاعل بينهما. ومن ثم وضعهما على طرفي نقيض.

وأما المسألة الثانية التي توقف عندها د. عاطف أحمد فهي تتعلق بما ذكره رشواني حول أن العلمانية هي ميراث غربي بحت، وأنها لذلك ستظل دائماً وافداً من الخارج يخضع للتناقض بين الذات والآخر، وهذه مسلمة عند الباحث بينما كان ينبغي التعامل معها باعتبارها فرضية يمكن نفيها أو إثباتها.

وفي تعقيبه أشار د. عمرو الشوبكي إلى أن الباحث انشغل بقضيتين كان يمكن لكل واحدة منهما أن تكون ورقة بحثية مستقلة بذاتها، الأولى حول مشروعية التجديد، والثانية حول تحولات التجديد. مؤكداً أنه يمكن أن ينحصر الكلام في قضية مشروعية التجديد في إطارها الفقهي، لكن من المستحيل أن يتم الحديث عن تحولات خطاب التجديد دون ربطها بالبيئة السياسية والاجتماعية التي خرجت منها خطابات التجديد.

وفي هذا الصدد، أوضح أن الخطاب الديني في القرن التاسع وأوائل القرن العشرين لاسيما مع الإمام محمد عبده كان يتسم بنوع من القدرة على التعامل النقدي مع الغرب انطلاقاً من أن مشروعه التجديدي أو الإصلاحي ليس نتيجة إملاءات خارجية، وهذا على النقيض مما نشهده في الساحة العربية الإسلامية في

الألفية الثالثة فنتيجة للإملاءات والضغط التي يمارسها الخارج في قضية تجديد الخطاب الديني فإن الساحة الثقافية والسياسية في العالم العربي العربية أو الإسلامي تكاد تخلو أو تقتصر إلى القدرة على التعامل النقدي مع الغرب: حيث تهيم الرؤية المتطرفة التي لا ترى سبيلاً للمقاومة سوى بالعنف، أو الرؤية المستلبة التي ترسخ لرؤية يتبناها كثير من الساسة في "الغرب" دون حوار أو نقد لدرجة اختزال مفهوم التجديد في مطالب غير معقولة كحذف آيات الجهاد أو ما شابه ذلك!

ومن ناحية ثانية، تساءل د. عمرو الشوبكي عن علاقة مفهوم التجديد الفقهي والديني بحركات الإسلام السياسي، هل كان مفيداً ومطوراً لها، هل لعبت هذه الحركات والجماعات دوراً ما في عملية التجديد نفسها، لاسيما تلك الجماعات المشاركة في العملية السياسية في بعض البلدان العربية من خلال برلمانات ومؤسسات حديثة مدنية مختلفة، الأمر الذي يمكن أن يكون قد ساعدها على أن تفرز قيادات متدينة وفي نفس الوقت سياسية، قادرة على أن تسهم في عملية التجديد ذاتها؟ مشيراً إلى أن هذه الجماعات والحركات أكثر قدرة على المساهمة في عملية التجديد واستمرارها من المؤسسة الدينية الرسمية التقليدية التي أصبحت متكلسة إلى حد بعيد، فضلاً عن تعارض مصالح أغلب القائمين عليها، باعتبارهم موظفين، مع الإسهام بأي شكل في عملية تجديد الخطاب الديني.

وأكد الشوبكي على ضرورة الخروج من ثنائية الإسلام والمنظومة الغربية ليكون هناك انشغال أكبر بمساهمتها في العالم العربي الإسلامي في مسيرة الإنسانية، والخروج من حالة الاستقطاب الحاد، حتى يمكن أن نرى أن الغرب مثلما نراه قد قدم أشياء سلبية بالنسبة لنا فإنه قدم أيضاً ما أسهم كثيراً في مسيرة تقدم الإنسانية، وعلينا أن نشغل نحن أيضاً بما يمكن أن نقدمه للإنسانية حتى يكون العالم أكثر عدالة وأكثر أمناً.

وفي ختامه لهذه الجلسة أكد كاتب السطور أن التجديد سوف يظل مطلباً معلقاً ما لم يتحول من كونه مطلباً انتخابياً إلى مطلب المواطنين العاديين في الشارع العربي والإسلامي، وأن ذلك لن يتحقق ما لم يكن هناك سبيل عملية تمكن من أن يستمتع هؤلاء المواطنين لرؤى المجددين، وأن تجد هذه الرؤى سبيلها إلى عقول الطلاب في المدارس والجامعات.

## مقابلة مع وزيرة حقوق الإنسان باليمن

استقبلت أمة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان في اليمن، خلال زيارتها الأخيرة إلى مصر في العاشر من فبراير، بهي الدين حسن مدير المركز، حيث جرى بحث سبل التعاون المشترك وتبادل الآراء والخبرات في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية. كان مركز القاهرة قد قام بإهداء مجموعة كاملة من مطبوعاته إلى الوزيرة عن طريق السفارة اليمنية بالقاهرة، بناء على طلبها في رسالة أرسلتها إلى المركز منذ عدة أشهر.

## بعد أن رفض سرور دعوتهم.. قيادات البرلمان الأوروبي يجتمعون مع منظمات حقوق الإنسان خارج البرلمان

النظر حول وضعية حقوق الإنسان في مصر، وقضية الإصلاح في مصر والعالم العربي. كما عقد نائب رئيس البرلمان الأوروبي اجتماعاً موسعاً ضم مركز القاهرة والمنظمة المصرية وعددًا آخر من منظمات حقوق الإنسان في يوم ١٥ مارس. جدير بالذكر أن مركز القاهرة كان قد بعث برسالة في ٢٧ يناير الماضي إلى الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، وبصفته رئيساً أيضاً لدورة اجتماع البرلمان الأوروبي في هذا العام يطلب فيها دعوة مركز القاهرة ومنظمات المجتمع المدني لحضور جلسات دورة البرلمان الأوروبي بصفة مراقب، ولكنه لم يرد؟!!

في الوقت الذي يتجاهل فيه البرلمان المصري منظمات حقوق الإنسان في كل المناسبات، طلب عدد من قيادات البرلمان الأوروبي عقد سلسلة اجتماعات مع منظمات حقوق الإنسان في مصر، خلال انعقاد البرلمان الأوروبي في القاهرة في الفترة من ١٢-١٤ مارس في مقر البرلمان المصري. فقبل بدء الاجتماعات الرسمية للبرلمان الأوروبي اجتمعت السيدة هيلين فلاوتر رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي مع بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وحافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، في الحادي عشر من مارس، لتبادل وجهات

## ولقاء مع شباب المنظمة الاجتماعية بألمانيا

استقبل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مجموعة من الشباب من المنظمة الاجتماعية للشباب بألمانيا، والتي تنتمي للحزب الاشتراكي الديمقراطي ببرلين، خلال زيارة لهم إلى القاهرة قامت بتنظيمها مؤسسة فريدريش إيبيرت. دار النقاش حول دور منظمات حقوق الإنسان في إشراك الشباب في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي تسعى لها منظمات وحركات سياسية مختلفة ومنها حركة حقوق الإنسان، ومدى تفاعل هذه الفئة مع الأحداث التي تشهدها الساحة السياسية المصرية، حيث قام مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز بتقديم عرض سريع عن أنشطة المركز وأهدافه وعن الدور الذي يقوم به المركز من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، مما ينعكس هذا بدوره على تعزيز الوعي لدى الشباب بأهمية المشاركة السياسية والانخراط بشكل أو بآخر في حركة حقوق الإنسان. كما قامت سماح فتاوي مسئولة ملف مصر داخل المركز بإلقاء الضوء على برنامج التعليم داخل المركز وكيفية محاولة إشراك وعرز مفاهيم المشاركة الإيجابية لدى الشباب. كما تناولت المناقشات حدود تفاعل دور الإعلام في خدمة قضايا حقوق الإنسان والشارع العادي مع مجموعات حقوق الإنسان، وموقف الحكومة من مبادرات الإصلاح التي تطرحها منظمات حقوق الإنسان. في نهاية اللقاء تم توزيع مجموعة من الوثائق الصادرة عن المركز والتي تتناول قضايا الإصلاح في العالم العربي.

## محاضرتان حول إشكاليات الإصلاح في الأكاديمية الأمنية المصرية والألمانية

ألقى بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مطلع شهر مارس محاضرتين حول "إشكاليات الإصلاح وحقوق الإنسان في مصر والعالم العربي"، الأولى لوفد يضم ٣١ دارساً في الأكاديمية الألمانية الفيدرالية للدراسات الأمنية، وذلك في مقر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وذلك خلال زيارة قام بها الوفد لمصر بالتعاون مع وزارة الخارجية. والمحاضرة الثانية في أكاديمية الشرطة المصرية. تناولت المحاضرتان معوقات الإصلاح، وموقف الحكومات العربية، ومبادرات المجتمع المدني للإصلاح، وتطور موقف المجتمع الدولي من هذه القضية في السنوات الأخيرة وانعكاس ذلك على مسارات الإصلاح في العالم العربي وفرص تعزيزها.

بعث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بترقية إلى بختيار أمين وزير حقوق الإنسان بالعراق، يهنئه فيها بانتصار الشعب العراقي في الانتخابات العامة، التي جسدت بقوة إرادة الشعب العراقي في التقدم، ورفضه لتهديدات وجرائم الإرهاب الأسود وأبواقه في العالم العربي، وقدراته على تنظيم نفسه والتعبير عن إرادته، برغم معاناة أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي الدموي. وأشار المركز إلى أن عمر الاحتلال سيكون أقصر مما يعتقد أكثر المتفائلين، في ظل امتلاك الشعب العراقي لهذه الإرادة القوية، التي ستكون القوة الدافعة لإعادة بناء الدولة العراقية، بما في ذلك مؤسساتها العسكرية والأمنية.

## مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يهنئ العراقيين بالانتخابات

تحت رعاية العاهل الأردني وبدعوة من مركز حماية وحرية الصحفيين، شهدت العاصمة الأردنية في الفترة من ١٤ - ١٦ فبراير أعمال المؤتمر الدولي حول الإعلام والحاكمية الرشيدة، والذي حظى بمشاركة واسعة للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحرية التعبير والإعلام ولضيف بارز من السياسيين والإعلاميين العرب، وخبراء حقوق الإنسان في العالم العربي. وقد شارك في أعمال المؤتمر من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عصام الدين محمد حسن رئيس تحرير "سواسية"، حيث قدم ورقة عمل حول "مبادرات الإصلاح العربي: هل تلبى استحقاقات الحكم الرشيد؟".

## هل يمكن أن تلبى أنظمة الحكم الرديء استحقاقات الحكم الرشيد؟!

واستعرض عصام في ورقته الإشارات التي تضمنتها

مبادرات الإصلاح التي تقدمت بها بعض الحكومات، وكذلك موقف واثاق القمة العربية الأخيرة من الإصلاح ومتطلبات الحكم الرشيد، مشيراً إلى أن الاهتمام الرسمي بالإصلاح والحكم الرشيد لم يتعد حدود الالتزام اللفظي ولم يتحول إلى برامج فعلية ملموسة، بل على العكس من ذلك فإن ما يجري على أرض الواقع يفاقم من الهوة التي تفصل العالم العربي عن مقتضيات الحكم الرشيد، وعلى الأخص فيما يتعلق بالإعلام الحر والشفافية والنفوذ إلى المعلومات والحاسبية والمشاركة السياسية. وأعرب عن تشككه من أن أنظمة الحكم "الرديء" في المنطقة يمكن أن تتوافر لديها الإرادة السياسية المطلوبة لتحسين إدارة الحكم وتلبية التطلعات لمكافحة الفساد وإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ، ووضع حد للسياسات التي تقضي إلى إهدار الطاقات والموارد العربية. وأضاف أن التقدم في ممارسات الإصلاح والحكم الرشيد سيظل مرتهاً على استنهاض القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتبني مداخل فعالة للتأثير على صانعي القرار والاستثمار الجيد للمناخ الدولي والمتغيرات الإقليمية لتعزيز مطالب الإصلاح والنضال من أجلها.

وقد أكد المؤتمر عبر مداواته ووثائقه الختامية على الترابط والتأثير المتبادل فيما بين الإعلام الحر، والحكم الرشيد، وشدد على أن فرص بناء إعلام حر في العالم العربي تتطلب توافر بيئة سياسية حاضنة تقوم على احترام حرية الرأي والتعبير والتعددية وتوافر أطر قانونية وديمقراطية تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية، وتكفل للإعلام الحق في الوصول إلى المعلومات والبيانات والوثائق الحكومية، وتعطي الحق للإعلاميين في ممارسة دورهم المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغوط سياسية أو أمنية أو مالية ودون ضغوط وإكراهات مجتمعية.

كما أكد المؤتمر على أن تحسين إدارة الحكم وتلبية استحقاقات الحكم الرشيد والحكم الرشيد لن يتأتى إلا في إطار برامج عملية وجادة للإصلاح السياسي والديمقراطي في مختلف البلدان العربية. ودعا في هذا الإطار إلى تفعيل برامج عامة للإصلاح الدستوري والتشريعي من أجل أعمال مبادئ الفصل بين السلطات ووضع حد لهيمنة المطلق للسلطة التنفيذية، وإرساء الدعائم الأساسية لاستقلال القضاء وحصانته، وضمان التداول

الديمقراطي للسلطة والمؤسسات التمثيلية عبر انتخابات حرة ونزيهة وعلى أساس تعددي تكفل خلالها فرص متكافئة للمنافسين، وتحديد سقف زمني لبقاء شاغلي المناصب العليا في الحكم، ومنح المجالس النيابية صلاحيات كافية لتفعيل دورها في الرقابة على الأداء الحكومي واستخدام الآليات البرلمانية المتعارف عليها في البلدان الديمقراطية لتعزيز ضمانات الشفافية والمساءلة والمحاسبية، وتكريس مبدأ خضوع الدولة للقانون بما يضمن إخضاع التجاوزات والانحرافات والخروقات التي تمارس من قبل أجهزة الدولة وموظفيها العموميين للمحاسبة والعقاب، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ورفع القيود عن أنشطتها وإفساح المجال لدورها في صنع السياسات أو التأثير عليها ومراقبة وتقييم الأداء الحكومي في شتى المجالات.

كما دعا المؤتمر كذلك إلى مراجعة شاملة للتشريعات الإعلامية العربية وتخليصها من النصوص والتعبيرات الفضفاضة وغير المنضبطة التي تسمح بتجريم حرية تداول الأفكار والآراء والمعلومات، ووضع تخوم فاصلة بين جرائم السب والقذف والإهانة وبين حق النقد الذي ينبغي أن يكون مباحاً، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة والنشر، وإطلاق حرية إصدار الصحف والحق في تملكها دون قيود وإلغاء كافة أشكال الرقابة المسبقة على الصحف، وحظر إيقافها إدارياً من دون حكم قضائي، وإلغاء نظام الترخيص المسبق في عملية إصدار الصحف والعودة إلى نظام الإخطار، وضمان حقوق الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات وكفالة حقهم في الحفاظ على سرية مصادرهم، والإقرار القانوني بحق الصحفيين والإعلاميين في انتقاد المؤسسات العمومية والمنتخبة والشخصيات العامة فيما يخص ممارستها لمهامها، ورفع القيود عن حرية التنظيم النقابي للمشتغلين في حقل الإعلام من دون تدخلات حكومية، وضمان تعدد البنى الثقافية وحظر العضوية الإلزامية في النقابات كشرط لممارسة المهنة.

كما طالب المؤتمر كذلك بإعادة النظر في التشريعات التي تبنتها بعض الحكومات لمكافحة الإرهاب للحيلولة دون استخدام نصوصها في تقييد الحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير عموماً. وشدد على ضرورة إعادة تنظيم المجال السمي والبصري بصورة تعزز التعددية والتنافسية والتعبير، وإطلاق حرية إنشاء محطات البث الإذاعي والتلفزيوني وإلغاء القيود المفالية فيها للترويج بإنشاء هذه المحطات، وإيلاء صلاحيات الترخيص إلى مجلس وطني للإعلام المرئي يضم في عضويته ممثلين عن النقابات المعنية بحرية الإعلام وشخصيات عامة يتم اختيارها على أسس ديمقراطية وتعزيز استقلالية هذه المجالس وتمتعها بصلاحيات فعلية في مراقبة محتوى البث وتقييمه وإلغاء صلاحيات وزارات الإعلام أو مجالس الوزراء في توقيف وسائل الإعلام عن البث وإيلاء هذه الصلاحيات إلى المحاكم المختصة.